معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: قسم العلوم الاقتصادية
تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر بعنوان :

المقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة في تمويل السكن

إعداد الطالب **إشراف الأستاذ:**

-درني نور الدين **د- جديدن لحسن**

رئيس	د.بن يحي حسين	أستاذة محاضرة –ب-	جامعة بلحاج بوشعيب
مشرف	د.جديدن لحسن	أستاذة محاضرة –ب-	جامعة بلحاج بوشعيب
ممتحن	د.بن عامر عبد الكريم	أستاذ مساعد –ب-	جامعة بلحاج بوشعيب

السنـة الجـامعية: 2021_2022

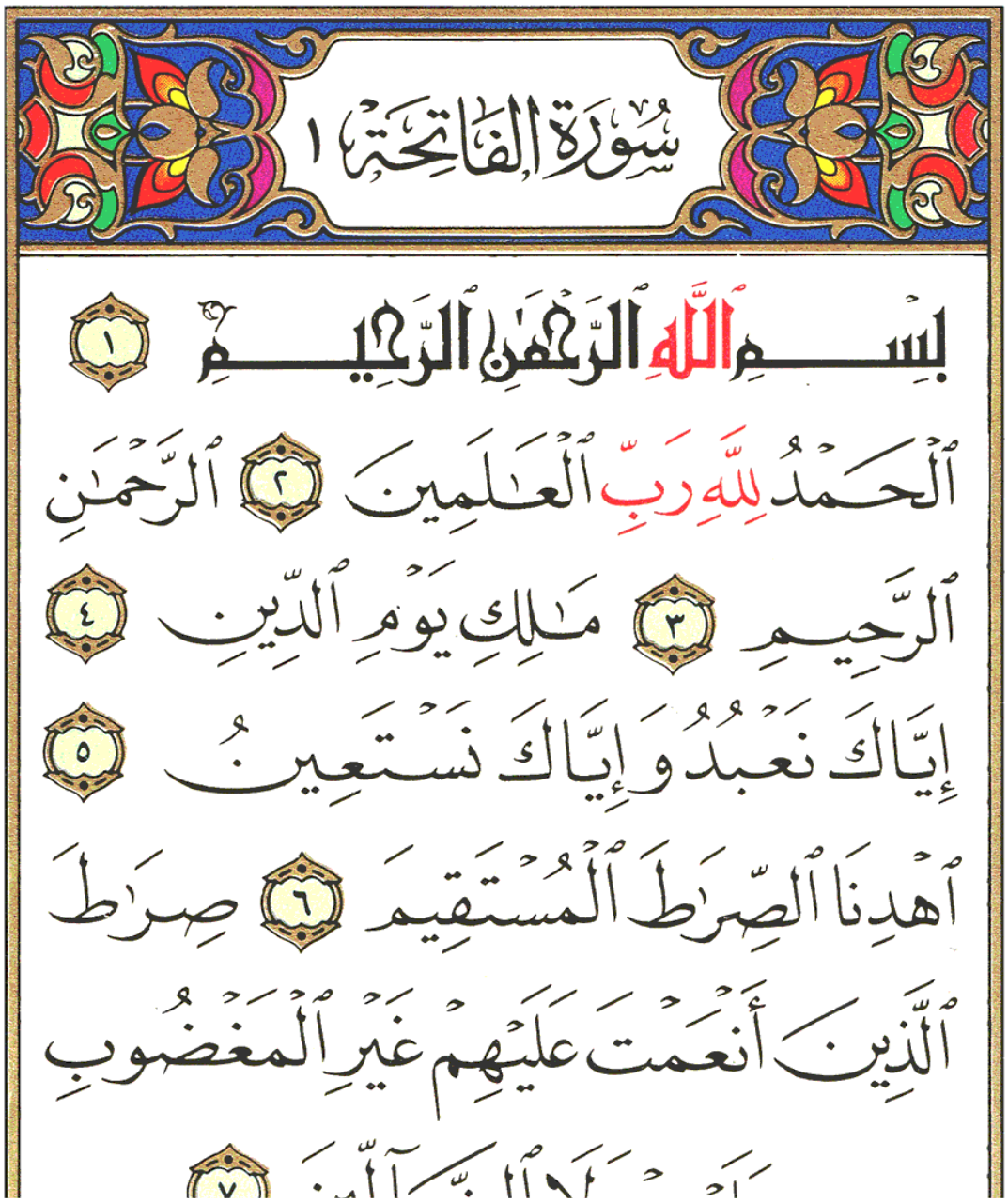
سُورَةُ الفَاتِحَةِ ١
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ١
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ٢ الرَّحْمَٰنِ
الرَّحِيمِ ٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ٤
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ٥
اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ٦ صِرَاطَ
الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ

وَآيَاتُهَا سَبْعٌ

إن الحمد والشكر لله نحمده ونشكره الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، راجين أن يتقبله منا قبولا حسنا، ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم خير العمل وخير العلم ينفعنا وينفع غيرنا به.

في البداية وعلى قاعدة من شكر الله شكر العبد وللعرفان بالجميل يطيب لنا أن نتوجه بأفضل الامتنان والتقدير وأسمى عبارات الشكر والثناء إلى الأستاذ المشرف " جديدن لحسن " الذي تكرم بقبول الإشراف على تأطيرنا، ولما قدمته لنا من توجيهات وملاحظات ونصائح علمية قيمة، وكذا حرصها الدائم والدؤوب على إتمام هذا العمل.

كما لا يفوتنا بالذكر، شكر وتقدير كل من قدم لنا مساعدة خلال مرحلة إعداد هذه المذكرة، ونتوجه أيضا بالتحية والشكر إلى كافة الاساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بلحاج بوشعيب، وكذلك ندين بالشكر لكل الموظفين وعمال المؤسسات التي كانت محل الدراسة الميدانية

فلجميع هؤلاء خالص التحية والعرفان الشكر والحمد لله من قبل ومن بعد وبفضله تتم الصالحات.

اهداء

بسم الله يرعاني و يحفظني و يوفقني اتقدم بهذا العمل المتواضع كهدية الى:

من سهرت الليالي و حملتني وهنا على وهن و الجنة تحت اقدامها

يا نبع الحنان و العطاء يا عطر الدفء و الحنان
"امي الغالية " حفظها الله و اطال في عمرها
من ارادني بلوغ المعاني و من دعمني بدعائه آناء الليل و اطراف النهار
و تحمل المشقات و العناء و الى ابي الغالي العزيز
"ابي " الغالي
و زوجتي و ابنتي الغالية "اسراء"
الى اخوتي
واصدقائي
اهديه لكم جميعا

نور الدين

الـــــــفـــــهـــرس

فهرس المحتويات

بسمله

كلمة شكر وتقدير

إهداء

الفهرس

الملخص

مقدمة عامة	أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك التقليدية.....	16
المطلب الأول: تعريف البنوك التقليدية ونشأتها.....	16
أولا: تعريف البنوك التقليدية.....	16
ثانيا : نشأة البنوك التقليدية.....	17
المطلب الثاني: أهداف و وظائف البنوك التقليدية وأنواعها.....	19
أولا: أهداف البنوك التقليدية.....	19
ثانيا: وظائف البنوك التقليدية.....	21
ثالثا: أنواع البنوك التقليدية.....	22
المطلب الثالث: مصادر التمويل في البنوك التقليدية.....	25
أولا: القروض المصرفية.....	25
ثانيا: أنواع القروض المصرفية.....	26
المبحث الثاني: الإطار النظري للبنوك الإسلامية.....	28
المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية ونشأتها.....	28
أولا: تعريف البنوك الإسلامية.....	28
ثانيا: نشأة البنوك الإسلامية وتطورها.....	29
المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية أهدافها وخصائصها.....	30
أولا: أنواع البنوك الإسلامية.....	30
ثانيا: أهداف البنوك الإسلامية.....	32
ثالثا: خصائص البنوك الإسلامية.....	35
المطلب الثالث: مصادر التمويل في البنوك	36

أولا: المضاربة.....	36
ثانيا: المشاركة.....	37
ثالثا: المرابحة.....	38
رابعا: الإستصناع.....	38
خامسا: السلم.....	39
المبحث الثالث: الفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.....	39
المطلب الأول: أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.....	40
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.....	44
المطلب الثالث: آفاق التعاون بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.....	47
المبحث الرابع: الدراسات السابقة.....	50
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.....	50
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.....	53
خلاصة.....	55

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مقارنة بين بنك البركة والبنك الخارجي الجزائري في تمويل السكن

تمهيد.....	58
المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري.....	59
المطلب الأول: ماهية بنك البركة الجزائري.....	59
أولا: نشأة بنك البركة الجزائري.....	59
ثانيا: مهام البنك وأهدافه.....	60
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.....	62
المطلب الثالث: تقديم بنك البركة "وكالة تلمسان".....	68
المبحث الثاني: تقديم البنك الخارجي الجزائري.....	69
المطلب الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري.....	69
المطلب الثاني: محام وأهداف بنك الجزائر الخارجي.....	70
أولا: محام البنك الجزائري	70

الخارجي.....	
ثانيا: أهداف البنك الجزائري الخارجي.....	70
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة بين بنك البركة والبنك الخارجي الجزائري في تمويل السكن.....	76
المطلب الأول: القروض الموجية لتمويل مقتني السكن من طرف البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري.....	77
أولا: أنواع القروض العقارية الممنوحة من طرف البنكين.....	77
ثانيا: الأرباح المحققة من قروض تمويل مفتي السكن وطرق تسديدها في البنك الخارجي الجزائري.....	78
المطلب الثاني: إجراءات منح التمويل لمقتني السكن في البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري.....	79
أولا: الشروط المؤهلة للحصول على التمويل العقاري.....	79
ثانيا: الملف الإداري لطلب التمويل العقاري.....	80
ثالثا: إجراءات منح القروض العقارية.....	83
المطلب الثالث: إختبار الفرضيات ومناقشتها.....	85
خلاصة.....	86
خاتمة عامة.....	88
قائمة المصادر والمراجع.....	

مقدمة عامة

تلعب البنوك دورا حيويا وهاما في التنمية الإقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي، إذ تمثل البنوك قطاعا هاما في الإقتصاد الوطني من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها، فقد شهدت الأعمال والنشاطات المختلفة للبنوك تغيرات كبيرة في طبيعتها وأدواتها بسبب زيادة ارتباطها بالحياة الإقتصادية للأفراد والمجتمعات، فلم تعد وظيفة البنوك قاصرة على ممارسة العمل المصرفي التقليدي، من حيث إعتمادها على مزاولة عمليات الإئتمان قصيرة الأجل، بل تجاوزت ذلك إلى قبول وتقديم خدمات أخرى لعملائها حيث أنها تقوم بتحصيل الشيكات والأوراق التجارية وكوبونات الأسهم، وفوائد السندات سواء في الداخل أو في الخارج، وهي تقبل أيضا الكمبيالات التي يسحبها عليها الدائنون الأجانب أو المحليون .

كما تقوم البنوك أيضا ببيع الصكوك المسحوبة بالعملة الأجنبية وفتح الإعتمادات المستندية، هذا عدا أنها تتوسط عن عملائها في بيع وشراء الأوراق المالية، وأيضا تقوم بتأجير الخزائن الحديدية المنيعة لحفظ ما هو ثمين فيها، وكذلك قيام البنك بإصدار الشيكات السياحية والتي تصرف في كافة أنحاء العام، إضافة إلى استفادة العملاء من الإحصاءات والبيانات التي تنشرها البنوك عن الحالة الإقتصادية في الأقاليم والمناطق التي تعمل بها في تقدير وتوقع عن حالة السوق المتوقعة.

وتعد ظاهرة البنوك غريبة في بدايتها عن عالمنا العربي والإسلامي، فالبنوك لم تكن معروفة في ذلك الوقت وارتبط ظهورها بدخول الإستعمار الغربي للبلاد العربية، إذ كانت البنوك موجودة في الغرب منذ فترة زمنية طويلة ، فأدخلت معها ثقافة جديدة للبلاد العربية والإسلامية تأتي في مقدمتها تعامل هذه البنوك بنظام الفائدة الذي يعاده العديد من المسلمين بالربا من وجهة نظر الشريعة الإسلامية ، مما أدى إلى بروز مقاومة من قبل المسلمين منه الثقافة والتي نتج عنها ظهور البنوك الإسلامية في الثلاثة العقود الأخيرة.

ويعتبر توفير السكن اللائق والملائم هاجس يشغل الأفراد في مختلف الدول، بحيث يقع على هذه الأخيرة عبء توفيره بما يضمن لهم العيش بطمأنينة وبكرامة، وذلك في ظل أزمة السكن التي بات يعاني منها غالبية الأفراد، على أن هذه الأزمة انعكاسات على المستويين الاجتماعي والاقتصادي فعلى المستوى الاجتماعي تتجلى انعكاساتها في نقص الرفاهية، وهذا ما يؤثر سلبا على مستوى معيشة الأفراد ومردوديتهم، وأما على المستوى الإقتصادي، فهو يؤثر على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك بسبب كثرة النفقات التي تخصصها الدول لقطاع السكن، بحيث تسخر كل مجهوداتها من أجل توفير التمويل اللازم له، ما من شأنه أن يؤثر بالأخير على التنمية الاقتصادية

لذلك سمحت الدولة الجزائرية للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية بالتدخل لتمويل مقتني السكنات بهدف التخفيف على الخزينة العمومية، فأصبحت هذه البنوك تؤدي دورا هاما في

هذا المجال، الأمر الذي يتجسد من خلال مساهمتها في التنمية المحلية، ونظرا لأن أزمة السكن تكون قد تفاقمت و بالتحديد في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، فإن إعادة النظر في قطاع السكن كانت مطلوبة، وذلك بغاية التخفيف من حدة هذه الأزمة، ومنه لجأت الدولة الجزائرية إلى التنويع في صيغ السكنات وكيفيات الحصول عليها، مراعية في ذلك مستوى الدخل للأفراد، كما فتحت الباب أمام البنوك التجارية بما تقدمه لهؤلاء من قروض عقارية متنوعة، وذلك في مقابل حصولها على فوائد بنسب مختلفة، على أن البنوك الإسلامية هي الأخرى تؤدي ذات الدور، لكن بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية من استبعاد التعامل بالفائدة، وهي في مجملها تسعى إلى تمكين الأفراد من الحصول على سكنات تليق بهم وتوافق قدراتهم وإمكانياتهم المادية .

1 - الإشكالية :

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الإئتمان والبنوك التقليدية والإسلامية من أهم الوسطاء الماليين في الإقتصاد، فهم وسطاء بين أصحاب الأموال الفائضة والذين يحتاجون إلى أموال، وعند القيام بهذه المعاملات يحاولون تحقيق أقصى عائد في ظل مستوى مقبول من المخاطرة، وأصبحت البنوك التقليدية والإسلامية في ظل متطلبات العصر وضرورة إقتصادية لذلك نشأت منافسة قوية بينهما رغم الإختلاف في طبيعة العمل، وتشابه في مصادر واستخدامات الأموال وكذا الأهداف التي ترمي كل من البنكين إلى تحقيقها.

من أهم البنوك التي تمول مقتني السكن، نذكر كل من البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري كأول بنك يقدم صيغ تمويلية إسلامية في الجزائر، بحيث يسعى كل منهما وبالصيغ التي يعتمدها إلى المساهمة في تمويل مقتني السكن.

- من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

كيف هو آداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الجزائرية في تمويل السكن، وما هي اهم الفروقات الجوهرية بينهما؟

2 - تساؤلات الدراسة:

هذه الإشكالية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي :

- ما هي أهم صيغ التمويل المعتمدة في كل من البنوك التقليدية والإسلامية؟

- ما هي أهم الآليات المعتمدة من طرف البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري في تمويل السكن؟

3 - فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يمكن بناء عليها دراسة موضوعنا هذا ما يلي

- يمنح البنك الخارجي الجزائري قروضا سكنية متنوعة بمختلف آجالها لتمويل مقتني السكن، أما بنك البركة الجزائري فيعتمد في تمويله لمقتني السكن على الصيغ الإسلامية المتمثلة في الإجارة المنتهية بالتمليك، الإجارة الموصوفة في الذمة، الإستصناع.

- حققت البنوك الاسلامية آداء جيدا وافضل من البنوك التقليدية في تمويل السكن، لانها تعتمد على صيغ متنوعة

4 - أسباب إختيار الموضوع:

من بين أهم الأسباب الذاتية والموضوعية التي أدت إلى إختيار هذا الموضوع والبحث فيه هي:

❖ **الأسباب الذاتية:**

- الميول الشخصي لمواضيع البنوك .

- علاقة الموضوع بالتخصص.

- قابلية الموضوع للبحث والدراسة.

- المساهمة في تطوير البحوث العلمية وإثراء المكتبات بالمعارف الجديدة .

❖ **الأسباب الموضوعية:**

- محاولة إزالة الستار عن أبرز وأهم الإختلافات المتواجدة على مستوى المنهجين؟

- البحث عن تجربة بنك البركة الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وإكتشاف دور و تأثير كل منهما

- العمل على كشف الوجه الحقيقي لنشاط البنوك الإسلامية

- الوقوف على عمل البنوك الإسلامية في منح التمويل السكني ومدى توافقه مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

5 - أهمية وأهداف الدراسة:

- **أهمية الدراسة:**

للبنوك التجارية والإسلامية أهمية كبيرة في تمويل أي قطاع يمس الاقتصاد، فالبنوك التجارية تمنح الإئتمان بآجاله المختلفة (قصيرة، متوسطة وطويلة)، وهي بالتالي تعتبر وسيط مالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز وتعمل على نقل التمويل اللازم بينهم، أما البنوك الإسلامية، فهي تخضع لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها لا تتعامل بالفائدة وتسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية باعتمادها على الصيغ التمويلية الإسلامية بمختلف آجالها أيضا.

كما يعتبر قطاع السكن من القطاعات الهامة في حياة الفرد، وهذا لما له من أهمية على مستواه المعيشي، فالسكن حق من حقوق الفرد، وهو المكان الذي يستطيع فيه الفرد أن يشعر بالأمان والطمأنينة، وأن يمارس فيه جميع حاجياته الضرورية ، وتكوين العلاقات الاجتماعية مع الغير، كما له أهمية اقتصادية كونه عمل على امتصاص البطالة وتشغيل اليد العاملة ، لذا تحرص كل الدول على الاهتمام به وتوفير التمويل اللازم له، فقد أصبح مقياسا للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

- **أهداف الدراسة:**

- التعرف على ماهية وخصائص كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

- معرفة قدرة البنوك الإسلامية على مواجهة نظيرتها التقليدية.

- التعرف على أهم صيغ التمويل التي تعتمدها كل من البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

- تقييم أداء البنكين والمقارنة بينهما.

الفصل الأول

الايطار النظري

تمهيد:

يتكون الجهاز المصرفي أي دولة من عدة بنوك تجارية ومنها ما هو متخصص بما فيها المصارف الإسلامية ، ولكل دولة بنك م ـ أو الذي يختلف نشاطه عن باقي نشاطات البنوك الأخرى في كونه لا يستهاد في ا ـ نما له حقا لإشراف والرقابة على وحدات القطاع البنكي وتسمى المؤسسات المالية التي تكون النظام البنكي في الاقتصاد الإسلامي بالبنوك التقليدية ويقابلها المصارف الإسلامية، هاته الأخيرة أصبحت تساهم في عملية التنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة وخاصة في ظل الأزمات المالية الراهنة.

لقد تطور النظام المصرفي بشكل واضح في العقود الأخرى، ولعل أهم صور هذا التطور هو ظهور نوع جديا. من البنوك تسمى البنوك الإسلامية، والتي أصبحت تعمل فيعده دول من العالم وجنبا إلى جنب مع البنوك الأخرى والتي سميت بالبنوك التقليدية نظرا لقدمها مقارنة مع البنوك الإسلامية، ومن بين أهم وظائفها هي تمويل المشروعات الأفراد والحكومات.

ومن بين الاهداف الرئيسية للمؤسسة تعظيم الربح الدي يقتضي النظر في زيادة الايرادات وتخفيض التكاليف ، فالتمويل يعتبر تحد اهم مجالات اهتمام الباحثين و المتخصصين في الاقتصاد بما له دورا أساسي في عملية الاستثمار ودفع عجلة التنمية.

بحيث أن البنوك التقليدية تمارس الوساطة المالية أي قبول الودائع من العملاء ومنح القروض مقابل فائدة، أما البنوك الإسلامية فهي تقدم مختلف صيغ التمويل التي تتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومن خلال هذا الفصل سوف نعطي فكرة عامة حول البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من خلال التعرف على أهم الاختلافات الموجودة بين النوعين من البنوك عامة وصبغ التمويل خاصة قمنا بتقسيم الفصل إلى أربعة مباحث كالاتي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك التقليدية ؛ , المبحث الثاني : الإطار النظري للبنوك الإسلامية؛ - المبحث الثالث: الفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية .

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك التقليدية

فالبنوك التقليدية التي تقوم أساسا على نظام الفائدة والتي تعتبر جزء من النظام المصرفي الذي ظهر في الدول الغربية خلال القرون الوسطى، ثم انتقل إلى الدول الإسلامية بما فيها الجزائر مختلف النشاطات المالية والاقتصادية ، رغم تيقنهم بأن التعامل مع هذه في أواخر القرون الماضي، رغم تيقنهم بأن التعامل مع هذه البنوك فيه ربا، وهذه الأخيرة أدت بالبلدان النامية إلى طريق مسدود في مسارها التنموي، وأغرقتها في مشاكل معقدة، وتتمثل في عدم كفاية التدفقات الرأسمالية المطلوبة لتمويل عمليات الإستثمار لمواكبة الدول المقدمة. **المطلب الأول: تعريف البنوك التقليدية ونشأتها**

أولا: تعريف البنوك التقليدية

1 مفهوم البنك

ترجع كلمة بنك إلى أصل إيطالي banca والتي تغني صندوق متين لحفظ النفائس chest، وكذلاف مقعد طويل لشخصين أو أكثر beish ، وتعبر هاتان الكلمتان عن الوظيفتان الأساسيتان للبنوك حيث تعتبر الكلمة الأولى chest عن وظيفة الحماية، أي

المكان الذي يحتفظ فيه بكل ما هو ذو قيمة مثل الذهب والمجوهرات، والكلمة الثانية bench عن وظيفة المعاملات[1].

هناك عدة مفاهيم للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة، فمن وجهة النضر الكلاسيكية يمكن تعريف البنات على أنه مؤسسة ماليه يقوم عملها على أساس وسيط مالي، تكون بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال تعمل إلى الحفاظ عليه و تنميته والثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى الأموال الأغراض استثمارية أو تشغيلية .

إما من الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه مجموعة من الوسطاء الماليين يقومون بقبول الودائع تدفع عنا. الطلب أو لآجال محددة و هي تقوم بعملية التمويل سواء داخلي أو خارجي وخدمته بما يحقق التنمية الاقتصادية و مسايرة سياسية الدولة [2].

الشكل رقم **01**: البنك كوسيط مالي

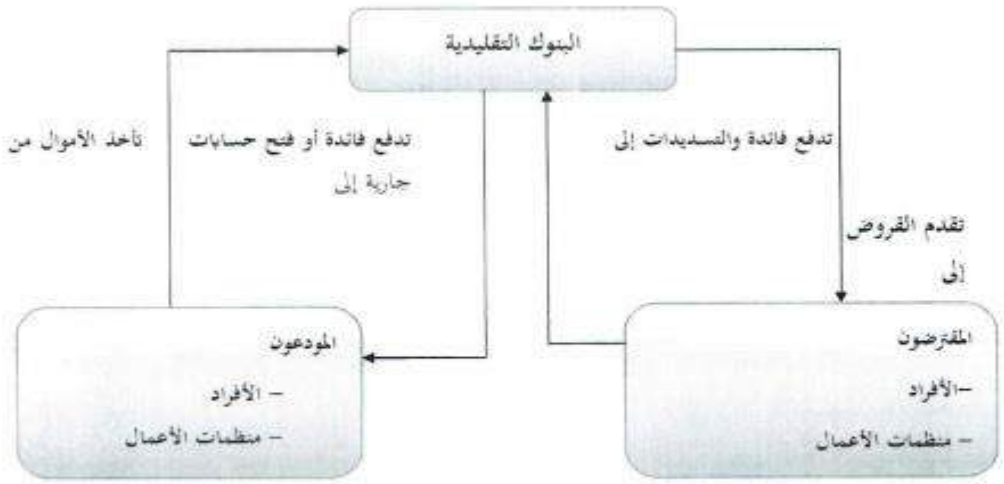

المصدر: محمد الصيرفي إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره.

2- تعريف البنوك التقليدية

البنوك التقليدية وتسمى البنوك التجارية أو بنوك الودائع وهي مؤسسات إئتمانية غير متخصصة تقوم أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة لسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل وذلك لا تعتبر بنوك تقليدية أن لم تقم

[1] اشوقي بورقبة ، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مكتبة بيروت، الطبعة الأولى. ارند، الأردن، 2013، ص 57

[2] من الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسنارية، 2009، ص1

بوظيفة قبول الودائع القابلة لسحب لدى الطلب من المؤسسات الاستثمارية أو ما ينجم نشاطه في عملية الأثمان في أجل قصير لبنداء الإدخار و بنوك الرهائن[1].

هي تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للعملاء دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة للاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصير الأجل، كذلك تتيح فرص عديدة للمقترض من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل[2].

هي تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للعملاء دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فير متنوعة للاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصير الأجل، كذلك تتيح فرص عديادة المقترض من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل .

وعرف أيضا بأنه نوع من المصارف التي تقوم بتلقي الودائع وتوظيفها، وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وأهم ما يميزها على غيرها قبولها للودائع تحت الطلب، مما يجعلها أكثر استعدادا لدفع الأموال لأصحابها[3].

البنوك التقليدية في مؤسسات مالية وسيطة وظيفتها نقل المدخرات وتحويلها إلى قروض واستثمارات عن طرق دفع فوائد مباشرة أو غير مباشرة على الودائع، ومؤسسات أخرى توفر الخدمات مقابلة أجور معينة مثل: الحسابات الجارية لزبائن الدين يدفعون مصاريف الخدمة.

ثانيا: نشأة البنوك التقليدية

قصد الوقوف على نشأة البنوك التقليدية والعوامل المساعدة على دخولها ونشاطها بالدول النامية والدول الإسلامية خاصة، فقد ظهر هذا النوع من البنوك في أوروبا في أواخر القرون الوسطى أثر الإزدهار الكبير الذي

عرفته بعض المدن الإيطالية مثل البندقية، جنوة وفلورينسيا بسبب الحروب الصليبية وما تطلبته من أموال طائلة التغطية نفقات الجيوش وتسيير الحروب كما ساهم العائدون من هذه الحروب في جلب العديد من الأموال والمعادن النفيسة، ونتج عن هذا تراكم كبير في الثروات وكان التجار أكبر المستفيدين من هذه الحروب .

[1] أكرم حداد، مشهور ذهلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن ، 2005، ص ص 144 145.

[2] فليح حسن خلق النقود والودائع، دار للكتاب العالم، الأردن، 2006، ص 236

[3] ياسين صالحي، عبد الجواد جرمون، تغييم نجاعة ألية تمويل التجارة الخارجية بين المصارف الإسلامية والتقليدية، مساله كه شهادة الماستر، جامعة خمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2018 - 2019، ص 3.

ويعود تاريخ نشأة البنوك التقليدية إلى منتصف القرن الثاني عشر ميلادي وقد أسست أول مؤسسة ماليه كان بناك منظم عام 1157م في مدينة البندقية، ثم تلاه بنك الودائع في مدينة برشلونه عام 1411م وكان يقوم بقبول الودائع وخصم الكمبيالات[1].

وقد نتج عن هذه الحروب تراكم هائل لثروات، وبالتالي اقتضت الضرورة في العمليات المصرفية فكرة قبول الودائع من البنوك للحفاظ عليها من السرقة والضياع و الاتلاف مقابل منح شهادة اسميه ثم تطورت وأصبحت تقوم على تحويل الودائع من شخص إلى شخص آخر ومنه إلى مرحلة التطهير "endossement" بيان عن ظهور الصكوك أو الشيكات أو السندات بنية نقل ملكية الحق المدون في الوثيقة الشيا مثلا من المطهر إلى المطهر إليه المستفيد، وقد نتج عن هدا ظهور شهادة الابداع لحامله بمعنى عدم تعيين اسم المستفيد على شهادة الايداع)، وهي الآلية والأداة والآلية التي تولد عنها الشيك وأوراق البنكنوت (النقود الورقية بشكلها المعاصر).

المطلب الثاني : أهداف و وظائف البنوك التقليدية وأنواعها

تسعى البنوك التقليدية إلى تحقيق عادة أهداف تقليدية عدة أهداف أولها تعظيم الربح اضافة إلى تقييم التمويل الضروري للاقتصاد الوطني، كما تمارس البنوك التقليدية العديد من الوظائف وذلك ما سنظهره في هذا المطلب .

تعرف البنوك التقليدية بثلاثة خصائص عن غيرها من البنوك وهي الربحية والسيولة والأمان.

أولا: أهداف البنوك التقليدي

تتميز البنوك التقليدية بثلاثة خصوصيات هامة تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى وهي: الربحية والسيولة والأمان.

1 -الربحية: الجانب الأكبر من مصروفات البنوك يتكون من تكاليف ثابتة، التي هي عبارة عن فوائد على الودائع، حيث تتأثر أرباح تلاك البنوك بالتغير في إيراداتها فإذا زادت إيراداتها بنسبة معينة زادت الأرباح بنسبة أكبر والعكس صحيح ، فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول الأرباح إلى خسارة وهنا يكون بالضرورة على البنك الزيادة في الإيرادات لتجنب انخفاضها [2]

وإذا كان الاعتماد على الودائع من الجوانب السلبية نتيجة إلتزام البنات بدفع فوائد عليها سواء حقق أرباح أم لا، فالعائد الدي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقال على العائد الذي يطلبه ملاكه، وإذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف تغلق الأبواب من الأول.

[1] صادق راشد الشعر، نغم حسين نعمة، إدارة المصارف وجودة الخدمات المصرفية مداخل وتطبيقات، جميع الحقوق محفوظة 2016، ص 16.

[2] يا مين صالحي، عبد الجواد جرمون، مرجع سابق، ص 4

أما فيما يخص الإعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل المشروعات فيحقق البنات خاصة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين أرباح تلاف الودائع وبين الفوائد المدفوعة.

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطرة التي يتعرض لها المستثمرون ، ولما كانت البنوك التقليدية تعتمد على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات فإن البنوك التقليدية لا بد أن توازن بين الربعية ودرجة المخاطرة التي يتعرض لها نتيجة عملية التمويل

والريحية في البنوك التقليدية يكون بتوجيه الإستثمار في المصادر التي تحقق أكبر ربح ممكن بحيث يمكن البنات من سداد الفوائد المستحقة للمودعين وتقابلة الإلتزامات الأخرى ويحقق معدلات مناسبة تكفي لتكوين الإحتياطات اللازمة[1].

2 -السيولة : تعتمد البنوك التقليدية على مصادر الأموال قصيرة الأجل التي يقدمها المودعون، كما أن جزء كبير من هذه الإيرادات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب أو بعد فترة قد تكون قصيرة، معنى ذلك أن البنك يكون معرضا إلى طلبات سحب أموال كبيرة في وقت واحد مما يحتم على هذه البنوك الاحتفاظ بمعدل السيولة الذي يتناسب مع إجمالي التزامات الديوان القصيرة الأجل، والسيولة في هذا المجال هي القدرة على تحويل بنود الاستثمارات إلى نقدية سائلة السرعة وبدون التعرض للخسارة.

وتعتمد السيولة على :

-قصر مدى التسهيلات الائتمانية: كلما قصر نادي التسهيلات التي يمنحها البنات كلما شعرت إدارة البنات بالاطمئنان لأن الظروف الاقتصادية قد تغيرت.

- مدى ثبات الودائع : كلما كانت نسبة الودائع لاجل إلى أجمالي الودائع أكبر كلما شعرت إدارة البنك بالإطمئنان بدرجة أكبر.

3 - الأمان (الضمان) : يتسم رأس المال بالصفر إذا لا تزيد نسبة إلى صافي الأصول عن 10% وهذا

يعني صفر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار ولا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال.

يمكن أن نستنتج من الأهداف الثلاثة للبنوك التقليدية هو وجود تناقض جلي بينهما، فتحقيق السيولة يعني الإحتفاظ بجزء كبير من الموارد المالية في شكل نقدي، و بالتالي التراجع عن التوسع في الإستثمار وزيادة منح القروض وهذا يكون عائقا في تحقيق

[1] اتحاد المصري أحمد إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1988، الطبعة الأولى، ص 34 .

معدلات أعلى من الربحية، ويكون تأثيره سلبيا على هدف الربحية والعكس صحيح، فهناك تناقض كبير بين أهداف البنوك التقليدية.

و ومن أجل التوازن والتوافق بين هذه الأهداد اف لابد أن تتقيد البنوك التقليدية بتوجيهات وقرارات البنات المركزي، خصوصا في جانب توفير السيولة لمواجهة طلبات المودعين .

وبالتالي يمكننا القول أن الربحية هو الهدف الأساسي للبنوك التقليدية، بينما السيولة والأمان هما شرطان التحقيق هدف الربحية [1].

ثانيا : وظائف البنوك التقليدية

يهدف النشاط المالي في البنوك التقليدية إلى تعظيم الربح بمعنى آخر تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية، ولا شك أن قيام أي بنك تقليدي يعني قيامه بمجموعة من الخدمات البنكية لعملائه، إضافة إلى دوره في تدعيم الإقتصاد الوطني، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ولتحقيق الأهداف لا بد من أن البنك مجموعة من

الوظائف .

1 قبول وجمع الودائع والمدخرات: ويتم هذا عن طريق مدخرات الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية أو

ودائع لأجل، ثم إقراض جزء منها للمشروعات والأفراد بقروض قصيرة الأجل، وبضمانات معينة، للحصول على عائد مناسب من هذه العملية [2].

ويعتبر جمع الودائع أهم وظائف البنات وهو الجزء الفائض من مال اخيال بعض العائلات والمؤسسات المحتفظة بجها لدى البنك، والوديعة تعرف على أنها : "كل ما يقوم به الأفراد والهيئات بوضعه في البنوك من مدخرات بصفة مؤقتة، قصيرة أو طويلة الأجل على سبيل الحفظ أو التوظيف، وتتجسد هذه الودائع في أغلب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكال أخرى" الذهب مثلا....)[3].

2-في شراء وبيع الوراق المالية: ويتم هذا عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية في الأسواق المالية، وكذلك تحصيل كوبونات الحساب العملاء وإصدار خطابات الضمان، وكذلك فتح الإعتمادات المستندية، لتسهيل عملية الإستيراد

والتصدير.

3 تحصيل الأوراق المالية نيابة عن العملاء، و المسحوبة على عملاء داخل البنك أو خارجة وكذلك خصم الأوراق التجارية من العملاء الذين يتمتعون بقدرة إئتمانية جيدة.

4 للمساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية، أو دعمها مليا وكذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني.

---

[1] ابو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جاء الدين النشر والتوزيع، (2000، قسنطينة، الجزائر ، ص 15

[2] عبد الباقي اسماعيل ابراهيم، إدارة البنوك التجارية ، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن 2015، ص16.

[3] واضح تعيسة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تلمسان . أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو نكر با فايل ، تلماستان، () 1 (2017-20،

5 خلق وإستخدام وسيلة أو وسائل حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي، ممثلة في الشيكات المصرفية وبوالص
التحصيل وغيرها من وسائل التعامل النقدي الحديث .
- ونجد بعض الوظائف الأخرى وتتمثل في :
1 تمويل التجارة الخارجية ويكون عن طريق فتح الاعتمادات المستندية، وهي اعتمادات التصدير والاستيراد،
حيث الأرباح التي تحقق تكون نتيجة الفرق بين الفوائد التي يودعها المودعين وتلك التي يتحملها
المقرضين والعمولات والأجور التي يحصلها البنات مقابل تقديم الخدمات لعملائه.
2 قيام البنك بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواء كانت شيكات أو كمبيالات أو
سندات إذنية مستحقة أصلحها أو أسهم.
3 تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون بها، عن طرق وضع مقولاتهم الثمينة من مجوهرات، أوراق
مالية، نقود وغيرها.
4 إدارة الأعمال وممتلكات العملاء وتقديم النصائح والإستشارات الإقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة

ثالثا: أنواع البنوك التقليدية

تقسم البنوك التقليدية عموما إلى أربعة أقسام[1] :
- البنوك المركزية. | - البنوك التجارية . -البنوك المتخصصة. - بنوك الأعمال والاستثمار.

1 - البنك المركزي: يقف البنك المركزي على قمة النظام المصرفي سواء من نحية الإصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية، وهو الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة لتنفيذ سياساتها الاقتصادية. وغالبا ما نشأت البنوك المركزية كبنوك تجارية، ويعتبر بنك "ركس السويدي" "RIKSBANK" أقدم البنوك المركزية تأسس سنة 1656م، وأعيد تنظيمه كبنك الدولة عام 1668م، فيران بنات إنجلترا " Bank of England" تأسس سنة 1694م، يعد بنك الإصدار الأول الذي قام بمهام البنك المركزي و يتميز البنك المركزي بالمميزات الثلاثة الرئيسية التالية، و التي تمثل في نفس الوقت وظائفه الأساسية وهي

[1] بن رمضان رشيد وقبلي شاسة التحليل المالي في البنوك التجارية ، دراسة حالة بنات CPA، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة معنية، 2015-2016، ص8.

-هو البنك الذي ينفرد بحق اصدار النقود الورقية، البنكنوت، هذا الإنفراد هو وثيقة الصلة بتطور طبيعة
أوراق البنكنوت، وله وحده الحق بإصدار النقود المساعدة، المعدنية، ويقوم البنك بوضع خطة الإصدار وحجم
النقد المتداول ويشرف على تنفيد الخطة، وهو أيضا المسؤول على غطاء العملة الورقية من الذهب والعملات

- هو بنك البنوك، فالبنوك تحتفظ لديها بأرصدتها النقدية الفائضة عن حاجياتها، بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك المركزي بمساعدة البنوك يمد يد العون لها في أوقات الأزمات، ولهذا يقال أن البنك المركزي هو المقرض الأخير للنظام الائتماني، وباختصار فإنه يقف من المؤسسات الائتمانية نفس موقفها هي من الأفراد، لدي يستحق وصفه بنات البنوك.
- هو بنك الدولة، فهو مصرفها ومستشارها المالي، وهو يقدم لها ما تحتاجه من قروض مختلفة الآجال وهو يمسك

حسابات الحكومة وتنظم عن طريق مدفوعاتها وخاصة الخارجية منها، ويتولى البنك المركزي أيضا خدمة الدين العام: يصدر القروض -سندات وحوالات - ينظم تصريفها و يشرف على اطفا القروض -أي الابقاء على الدين - ودفع الفوائد.
و بإختصار فإن البنك المركزي هو في الحقيقة بنت الحكومة في آن واحد، وهو كبنك يختلف عن البنوك بإعتباره لا يهدف إلى تحقيق الأرباح بل يعمل إلى تحقيق الصالح العام وفق منظور الحكومة.

2 -البنوك التجارية (أو بنوك ائتمان أو بنوك ودائع): وهي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بتلقي الودائع الجارية أو الأجال محددة، و يرتكز عسلها أساسيا في الائتمان القصير الأجل، و تعتبر البنوك التجارية أهم عنصر من عناصر الهيكل المصرفي التقليدي، حيث تعتبر أكثرها عددا وشيوعا في أقطار العالم، ويمكن تمثيل عمليات البنوك التجارية في الشكل التالي[1] .

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2011، م ص 32-33. شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص (60).

شكل رقم 02: عمليات البنوك التجارية

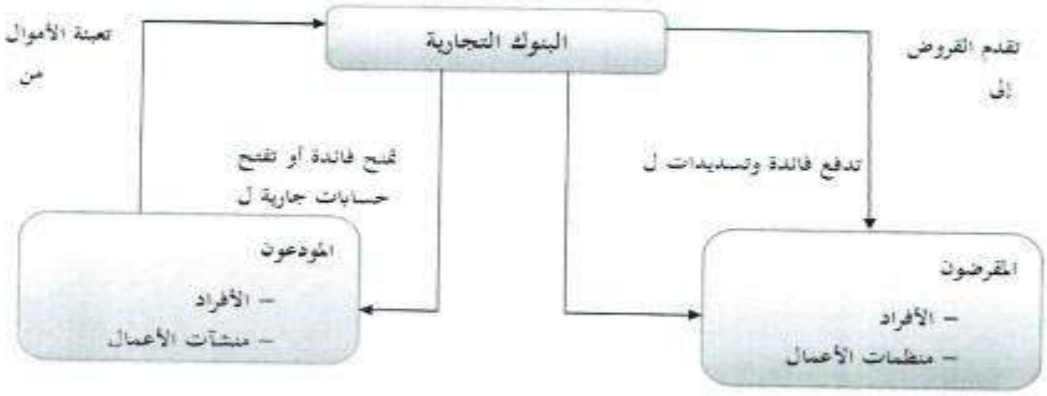

المصدر: شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 60.

3- البنوك المتخصصة: هي البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تقدم نوعا معينا من النشاط الاقتصادي وخاصة في المجالات الزراعية والصناعية، حيث أن أنشطتها تحتاج إلى تمويلا طويل الأجل يكون أكثر من عشرة سنوات، الأمر الذي يتطلب مصادر أموال طويلة الأجل لتغطية هذه الإستخدامات، وتتميز البنوك
المتخصصة عن البنوك الأخرى بالخصائص التالية:
-لا تتلقى ودائع من الأفراد مثل: البنوك التجارية وتعتمد على رؤوس أموالها أو تقوم بإصدار سنا- ات طويلة الأجل.
- لا يقتصر عملها في الإقراض فقط لكن يتعادي في بعض الأحيان إلى الإستثمار عادة ما يكون هدفها قوميا
واجتماعيا لدفع عجلة التنمية الإقتصادية. وتنقسم البنوك المتخصصة إلى أربعة أنواع وهي بنوك صناعية وزراعية وبنوك متخصصة في العقار وبنوك التعاونيات[1].

4- بنوك الأعمال و الاستثمار:

[1] شوقي بورقية، مرجع سابق، ص ض (0) - 1).

أ- بنوك الاستثمار (أو بنوك الائتمان المتوسطة الأجل): عملياتها موجهة لمن يسعى إلى تكوين
تحديد رأس المال الثابت، (مصنع، عقار ، أرض صالحة لزراعة، .... الخ) فهي تحتاج إلى أموال قابلة
للطلب منشآت المودع.

ب - بنوك الأعمال : وهي بنوك ذات طبيعة خاصة، ونقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل إدارة
المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الإشتراك في رأسمالها أو الإستحواذ عليها . هذه بإختصار أهم أنواع البنوك التقليدية، طبعا مع إستثناء البنك المركزي الذي هو حالة خاصة[1].

المطلب الثالث: مصادر التمويل في البنوك التقليدية

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض أهم أشكال القروض الممنوحة لتمويل عن طريق البنوك التقليدية .

أولا: القروض المصرفية تعريف القرض: أصل كلمة قرض لاتيني - (Crédit) مرادف لكلمه قرض هي الكلمة الأوروبية والذي يقصد به وضع الثقة، (Crédre) المشتقة من الفعل اللاتيني (Creditum) .

هو عبارة عن إقراض القليل من المال لفترة زمنية معينة، ليتم إعادته مع عوائد، وفي العادة تتمثل العوائد في
سعر الفائدة . , القرض يعني وضع أو منح الثقة، أي إعطاء حرية التصرف الفعلية والآنية في سلعة حقيقية أو في قدرة
الشرائية مقابل وعد على نفس السلعة أو سلعة مشابهة لها سوف يستردها بعد فترة معينة و يكون ذلك مقابل أجر على الخدمة. 2

ثانيا: أنواع القروض المصرفية

[1] . David van Hoose: the industrial organization of banking bank behavio, Market, structure, and regulation, acid free paper, USA, 2010, p07.

1-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال : تعتبر القروض الموجة التمويل هذا النوع من النشاط هي قصيرة الأجل من حيث المدة الزمنية، ولا تتعدى في الغالب ثمانية عشرة اشهر، وتتبع البنوك عدة طرق التمويل هذه الأنشطة، ومن أمثلتها : التموين، التخزين، الإنتاج، التوزيع، والمجال التي تنتمي إليه (تجاري، صناعي، زراعي، أو حرفي) أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض[1].

شكل رقم 03: أنواع القروض الموجهة لنشاطات الإستغلال

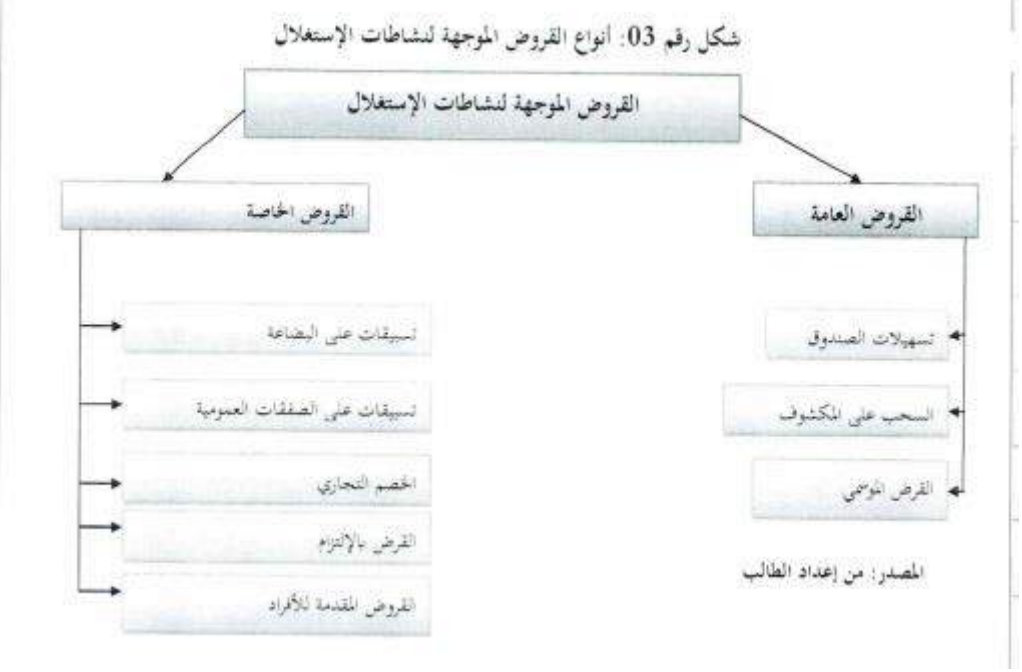

المصدر: من إعداد الطالب

2-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار: تختلف هذه القروض عن القروض الموجهة للاستغلال اختلافا جوهريا من حيث موضوعها، طبيعتها ومد تـها، لذلك فإن هذه العمليات تتطلب إشكالا وطرق أخرى للتمويل تتلاءم وهذه المميزات ويمكن تقييم هذه القروض إلى ما يلي:

- **القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار**: تختلف عمليات الاستثمار عن العمليات الاستغلال اختلاف جوهريا من حيث موضوعها، طبيعتها ومد تـها، لذلك فإن هذه

[1] الطاهر العطرش، تقنيات البنوك دراسية في طرق استخدام العدد من عكنون، الجزائر، 2005، ص 58.

العمليات تتطلب أشكالا وطرق أخرى للتمويل تلاءم وهذه المميزات ويمكن تقييم هذه القروض إلى ما يلي:

•القروض متوسطة الأجل: توجه هذه القروض من أجل تمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز مدة استعمالها 7 سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول المدة فإن البنك بكون معرضا لخطر تحميد أمواله، بالإضافة إلى المخاطر الأخرى المتعلقة بإحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة وفي هذا الإطار يفترض أن هناك توافق بين مادة القرض ومدة الحالات تجنب المدة التمويلية أصول من استعمال الأصل الممول، وتكون على شكل

• قروض المدة: حيث تسدد القروض عادة على شكل أقساط دورية متساوية أو غير متساوية حسب معدل

إهتلاك القرض المختار ويكون الدفع حسب جدول تسديد القرض الذي يتناسب مع التدفقات النقدية

للمؤسسة.

• قروض التجهيزات: عندما تريد المؤسسة اقتناء تجهيزات ومعدات معينة يتم تمويلها بنسب معينة من طرف البنك من % 70 إلى

75% من قيمة التجهيزات مثلا؛

• القرض الإيجاري: وهو ما يعرف بالاعتماد الإيجاري الذي يعتبر من بين الصيغ الحديثة لتمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة وأصبحت البنوك تولي له اهتماما متزايد ويتمثل في وضع أصل منقول أو عقار في متناول المؤسسات الاستعمال مهني مقابل دفع أقساط طيلة الفترة المحددة في العقد ثم إعطاء المستعمل الفرصة في

اكتساب الأصل المؤجر عند المدة المحددة بسعر متفق عليه مسبقا.

• و القروض طويلة الأجل : هي قروض تكون مدة استعماله بين 7 سنوات و 20 سنة وهي موجهة لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل العقارات والمصانع الضخمة، ونظرا لطبيعة هذه القروض المبلغ الضخم، المدة الطويلة والأخطار، تقوم بها المؤسسات المتخصصة لاعتمادها على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها، لذلك تعمد البنوك إلى طلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل مباشرة عملية التمويل[1].

المبحث الثاني: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

[1] جماران مسعودة، أدوات التمويل في البنوك التقليدية دراسة حالة متقارنة لبنات BDL بكالة بوسعادة وبناك AGB وكالة المسيلة، مذكرة لنيل شهادة المستر علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015 ، ص 24

بعد التطور الكبير الذي عرفته البنوك التقليدية، وانتشارها الواسع في البلدان الاسلامية ولما لها من مساوئ تضارب الأجزاء حول مدى شرعية معاملاتها التي تتخذ من سعر الفائدة الربوي قاعدة أساسية للعمل المصرفي والتي لا يمكن الحياد عنها، فظهرت توجهات جدية تتبنى فكرة في العمل المصرفي اللاربوي، تحت مسمى العمل المصرفي الاسلامي البنوك الاسلامية ظاهرة جديدة تكونت وظهرت نتيجة تحديات وظروف جديدة في بيئة مليئة بالمخاطر والصعوبات الاقتصادية والمالية، قد تبياد العمال المصرفي الاسلامي في أولى بداياته .

المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية ونشأتها

يبني النظام المصرفي الإسلامي على العقيدة الإسلامية ويستمد منها كيانه ومقوماته ، فهو يعتمد في وضع أسسه التشريعية والأخلاقية على منهج الاقتصاد الإسلامي الذي يمثل جزءا من التشريع الشامل بغية تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة .

أولا: تعريف البنوك الإسلامية

عرف الاتحاد الدولي البنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة، هي تلك المؤسسات المالية التي ينص عليها قانون إنشائها والنظام الأساسي، وذلك بالالتزام بمبادئ وقيم الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا

وهي كذلك كل مؤسسة مالية تقوم بالأعمال المصرفية مع إلتزامها بإجتناب التعامل بالفوائد الربوية لأنه تعامل
محرما شرعا.

البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية، التي جاءت بها الشرائع السماوية، وهي تقوم بنفس الأعمال الأخرى، كما نضع نفسها في خدمة المجتمع عن طريق توظيف الأموال بأرشد السبل.

وهي تلك المنظمة التي تجمع الأموال وتوظيفها في طاق الشريعة الاسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي ، من أجل تحقيق الربح بإدارة المال الحلال، وبأسلوب فعال في ظل إدارة إقتصادية سليمة[1].

ومن خلال هاته التعاريف يمكننا القول أن البنوك الإسلامية "هي منظمة مالية، مصرفية، اقتصادية، تسعى إلى جذب الأموال من الأفراد والمؤسسات ونعمل على

[1] بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والإستثماري في البنوك الإسلامية ، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، و2012، ص 17

استخدامها الإستخدام الأمثل، مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال، كما تسمح تحقيق التكافل الاسلامي".[1]
والمصارف الإسلامية في مؤسسات مالية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباش أعمال التمويل والإستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجالات المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية.

ثانيا : نشأة البنوك الإسلامية وتطورها

يبني النظام المصرفي الإسلامي على العقيدة الاسلامية يستمد منها كيانه وقوته، بالاعتماد على الأسس الشريعة والأخلاقية على منهج الإقتصاد الإسلامي الذي يمثل جزءا من التشريع الكامل من أجل تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.
ظهرت البنوك الإسلامية في شكلها الحديث إلا في نهاية القرن التاسع عشرة وبداية القرن العشرين، وهذا لا يعني عدم معرفتها بالأعمال المصرفية.
فقبل ظهور الإسلام كانت العمليات التموينية في شبة الجزيرة العربية تعتمد على المرابين و المقرضين بالرهن وبعد ظهور الإسلام عرفت الأعمال المصرفية وموورست كأنشطة فردية قبل ظهور بيت المال، وقد اتخذت أشكال عدة في مجالات إيداع الأموال بين الأفراد على أساس الثقة والأمانة و استثمار الأموال على أساس صيغتي المضاربة و المشاركة ثم إنشاء بيت المال، الذي كان بمثابة خزينة الدولة في عصر الصحابي عمر بن الخطاب .
وظهرت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية إلى عام 1963م حيث تم إنشاء ما يسمى ببنوك الإدخار المحلية التي أقيمت بمدينة " ميت غمر " بمصر والتي أسسها الدكتور أحمد النجار واستمرت هذه التجربة حوالي أربعة سنوات، وبعد ذلك تم إنشاء بنك ناصر الإجتماعي حيث يعد أول بنات لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء.
حيث تطورت البنوك الإسلامية وأصبحت تتعامل وفق الشريعة الاسلامية وذلك من خلال توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة "جدة" بالمملكة العربية السعودية عام 1973م، حيث النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي متكامل وفق الأحكام الشريعة الإسلامية عام 1975م والمتمثل في بنك دبي الإسلامي،

المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية أهدافها وخصائصها

أولا: أنواع البنوك الإسلامية

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الاسلامية كلية التجارة جامعة المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص 85

على الرغم من أن نشأة البنوك الإسلامية قد إرتبطت بأنها أحد أنواع البنوك، إلا أن امتداد نشاطها وتشعبه وازدياد حجم معاملاتها أدى إلى ضرورة تقسيمها إلى قسمين رئيسيين التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- حسب طبيعة أعمال البنك:

أ- بنوك إسلامية إجتماعية: هذه البنوك لديها أهداف إجتماعية لكن ليس بنفس درجة البنوك الأخرى، ومثال عن هذه البنوك بنك ناصر الإجتماعي الذي أنشأ سنة 1971م، هو بنك يقوم بدور إجتماعي عن طريق تمديد نظام الضمان الإجتماعي للأشخاص الغير المتمتعين به، وكذلك يقوم بتقديم القروض للفئات الهشة في المجتمع، وهذا لا ينفي أنه يقوم بإستثمار أمواله في مشاريع عمومية ذات المردودية المرتفعة من أجل تدعيم مركزه المالي (شوقي برقية، مرجع سابق، ص 90)

جدول رقم 01: بنك النصر الإسلامي (المبالغ بالألف دولار)

الأصول (الإستخدامات)		الخصوم (المصادر)	
أرصدة نقدية	200.000	رأس المال	150.000
أرصدة لدى البنك المركزي	500.000	ودائع جارية (الحساب الجاري)	50.000
أرصدة لدى البنوك الأخرى	400.000	ودائع مع تفويض الإستثمار	8.100.000
مشاركات ومرابحات تجارية وانتاجية	7200.000	ودائع أخرى	200.000
أصول ثابتة	200.000		
8.500.000		8.500.000	

شكل رقم 04: الأصول (الاستخدامات)

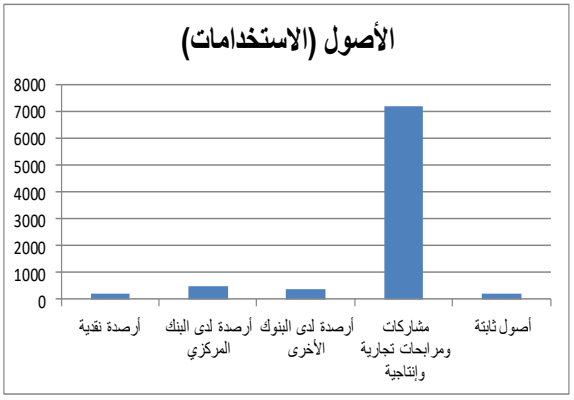

شكل رقم 05: الخصوم (المصادر)

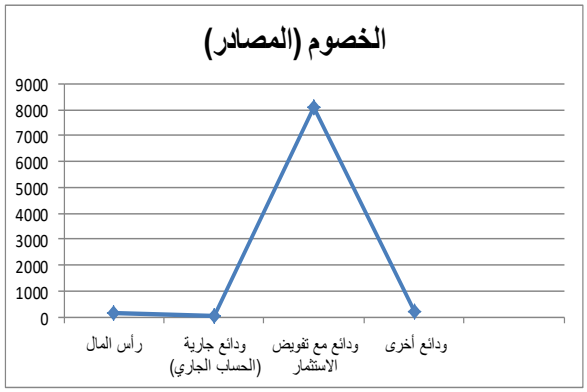

المصدر :من اعداد الطالب بنك النصر الإسلامي

ب- بنوك الادخار والاستثمار:

تقوم هذه البنوك بالعمل على الإدخار وذلك يكون عن طريق جمع المدخرات ، ويكون في كل الوكالات الصغرى الموجودة في كل مكان، بهدف تعبئة الفائض النقدي المتواجد لدى الأفراد من صغار المدخرين وكبارهم، أما البنوك الإستثمارية تقوم بعملية توظيف الأموال التي سبق جمعها وجعلها على شكل استثمارات مختلفة.(نجاة محبوب، الطيب لحليج، 2011-2012، ص53)

ج- بنوك تنمية اسلامية:

تهدف هذه البنوك إلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية في وقت واحد، وقد ظهر إلا بنك واحد في هذا التخصص وهو البنك الاسلامي لتنمية الذي تم تأسيسه من طرف حكومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعين مقره الرئيسي بجاده بالمملكة العربية السعودية في عام 1974م.

د- البنوك الاسلامية متعددة الانشطة:

هي بنوك تقوم بمختلف الأعمال المصرفية والمالية والتجارية والإستثمارية والتنموية ومن أمثلتها "بنك فيصل الاسلامي المصرفي، والسوداني والبحريني، وبنك دبي الإسلامي".

2- حسب المساهمين فيها:

أ- بنوك إسلامية خاصة: هي بنوك تكون سواء محلية أو دولية ملكيتها للخواص ومثال عن هذا النوع من البنوك، البنك الاسلامي الأردني للتمويل والاستثمار الذي يعتبر بنكا محليا خاصا.

ب - بنوك إسلامية عامة : ترجع ملكية هذه البنوك إلى الدولة مثل بنك ناصر الإجتماعي والبنوك الباكستانية والإيرانية.

ج- بنوك اسلامية مختلطة: وهي البنوك التي تكون ملكيتها عبارة عن مزيج بين البنوك الخاصة والبنوك العامة مثل: بنك التمويل الكويتي وبنك البركة الجزائري (شوقي برقية، مرجع سابق، ص 91.)

ثانيا : أهداف البنوك الإسلامية

يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، فهدف البنوك الإسلامية ليس فقط السعي وراء الربح وإنما أيضا تحقيق المنهج الإسلامي في المعاملات للمساهمة في التنمية الشاملة للمجتمع

- تسعى المصارف الإسلامية القائمة في الواقع إلى تحقيق أمرين اثنين :

الأول منهما خاص يتعلق بالمصرف الإسلامي بوصفه وحدة إقتصادية توظف فيها أموال المسهمين وأموال المودعين بهدف تعظيمها وتنميتها. ويتم ذلك من خلال :

- **تحقيق الربح:** حيث تسعى البنوك الإسلامية كأي مؤسسة إقتصادية إلى تحقيق ربح مناسب و مشروع،

نتيجة لممارستها النشاط المصرفي، وذلك حتى تستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفية، وليكون دليلا على نجاح العمل المصرفي الإسلامي، مراعية في ذلك عدم المغالاة أو إلحاق ضرر بالأطراف ذات الصلة بعملها، فضلا عن ذلك فإن تحقيق الربح هو من أهم الأهداف قاطبة وبدونه لا تستطيع البنوك الإسلامية الإستمرار أو البقاء، بل لن تحقق حتى أهدافها الأخرى .

ولا يهم هذا الربح المساهمين فقط بل يتعداه إلى المودعين أيضا لأنهم يشاركون بأموالهم على أساس تقاسم العوائد، مما يعود بالرفاهية على المجتمع كافة.

- **جذب الودائع وتنميتها:** يعد هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الاسلامية حيث يمثل الشق الأول من

عملية الوساطة المالية، وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده.

ويمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية حيث تعد الاستثمارات ركيزة عمل المصارف الإسلامية، والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين.

وتوجد العديد من صيغ الإستثمار الشرعية التي يمكن إستخدامها في البنوك الإسلامية لإستثمار أموال المساهمين والمودعين، على أن يأخذ البنك الإسلامي في عين الإعتبار عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الإجتماعية.

• السعي إلى العمل في مناخ يتسم بالأمان والبعد عن المخاطر من خلال إتباع سياسة التنويع في توضيفات البنك الإسلامي على أساس اختيار المشاريع الإستثمارية التي تتناسب مع درجة مخاطرة مقبولة.

• تحقيق النمو من الأهداف الهامة أيضا للبنك الإسلامي، و يقصد به نمو موارد البنك الإسلامي.

• تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للعملاء، وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

- **تنمية الموارد البشرية:** تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في المصارف بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون استثمار،

وحتى يحقق المصرف الإسلامي ذلك لا بد من توافر العنصر البشري القادر عل إستثمار هذه الأموال، ولا بد كذلك أن تتوافر لديه الخبرة المصرفية ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات العنصر البشري في المصارف الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء عمل للمصارف الإسلامية.

- توفير الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال بالطرق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بغرض دعم المشروعات الاقتصادية النافعة.
- تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض عن طريق البنك الإسلامي وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا وخسارة.
- تشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز من خلال إيجاد فرص وصيغ عديدة للإستثمار تناسب مع الأفراد والشركات.

أما الثاني فهدف عام يتعلق بدور المصرف الإسلامي بوصفه جزءا من النظام الإقتصادي الكلي، و يتركز حول التنمية الاقتصادية والإجتماعية للمجتمع، وذلك من خلال اختيار المشروعات التي تساهم في تحسين توزيع الدخل أو من القروض الحسنة أو إنشاء المشروعات الاجتماعية وذلك بإستخدام عدة وسائل من أهمها:

- العمل على تنمية وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الإقتصادي الإسلامي.
- المساهمة في إنشاء مشروعات إجتماعية كالمستشفيات والمعاهد العلمية والصحية المجانية .
- محاربة الربا والاحتكار، وقطع الطريق أمام أي ممارسة أو دعم لهما.
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وذلك بتوفير سبل التمويل لمستحقيها من صغار المنتجين والحرفيين إضافة الى مد يد العون للمحتاجين سواء عبر الهبات أو تقديم القروض الحسنة.
- تنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والبيئية والصناعات الصغيرة والتعاونيات بإعتبارها جميعا الأساس الفعال لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية، والإفادة من تجارب الدول الإسلامية التي تمت في هذا المجال وتوسيع قاعدة الملكية والمشاركة في المجتمع.
- تحقيق التكافل الإجتماعي بين الأفراد من خلال الأنشطة الإجتماعية المختلفة .
- جمع أموال الزكاة واستخدامها في المجالات المخصصة له.

بث روح الحياة في المنهج الاسلامي في المعاملات المالية عامة والمصرفي خاصة من خلال :

- الإلتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية.
- استيعاب وتطبيق الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمال في الاسلام .
- اعطاء المثال بالتزام السير على المنهج الاسلامي في استثمار وتوظيف الأموال .

• تقديم البديل الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية للتيسير على المسلمين.
• الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أوجه النشاط والعمليات المختلفة التي تقوم بها البنوك الإسلامية واتباع قاعدة الحلال والحرام في ذلك.

وحتى تستطيع البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين لا بد لها من الإنتشار بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع لتتمكن من تلبية مختلف إحتياجاتهم.
تشتد المنافسة بين المصارف في السوق المصرفية على اجتذاب العملاء، وهي في سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة إلى تحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية المقدمة لهم، وحتى تستطيع المصارف الاسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لا بد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق ما يلي:

- ✓ **ابتكار و تطوير صيغ الاستثمار:** حتى يستطيع المصرف الاسلامي مواجهة المنافسة من جانب المصارف

التقليدية، فلاجتذاب المستثمرين لا بد من توفير التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، ولذلك يجب على البنك الاسلامي أن يسعى لإيجاد الصيغ الإستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- ✓ **ابتكار وتطوير خدمات مصرفية :** على المصرف الإسلامي أن يعمل على إبتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويجب على المصرف الإسلامي ألا يقتصر نشاطه على ذلك، بل يجب عليه أن يقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثا: خصائص البنوك الإسلامية

البنك الإسلامي يتميز عن غيره ببعض الخصائص التي يقوم عليها، ومن ذلك ما يلي:

1. استبعاد الفائدة الربا:

فهي تقوم على الاستثمار بديلا عن الفائدة الربوية التي يقوم عليها البنك التقليدي، مختارة لذلك أفضل مجالات الاستثمار وأرشدها، و هذا يعني أن خاصيتها الأولى هي عدم استخدام الفائدة في كل أعمالها ولا يكفيها ذلك، وإنما الالتزام بقاعدة الحلال و الحرام، فعليها ألا تستثمر أموالها، ولا تشارك إلا في التوظيفات التي يحملها الإسلام.(عادل عبد الفضيل عيادة، 2017، ص 399)

2. أنها تقوم على أساس عقدي:

فهي تقوم على العقيدة الإسلامية، وتستمد منها كيانها، ومقوماتها، وتلتزم بالشمولية في السلوك الإسلامي. (عادل عبد الفضيل عيد، مرجع سابق، ص399)

3. أنها تقوم على أساس تنموي:

فهي تهدف إلى تنمية المجتمع المسلم من خلال ما تقوم به من أعمال استثمارية، فإذا كان هدف البنوك التقليدية هو تجميع الموارد وتوجيهها للمحتاجين إلى رأس المال بغرض الربح، فإن البنك الإسلامي هدفه النهوض بالمجتمع وإقامة الاقتصاد الإسلامي من خلال توجيه الثروة توجيها سليما، مراعيا في ذلك الأولويات، حيث لا يعتبر المشروع سليما ومفضلا على غيره من المشروعات إلا إذا كانت السلع المقدمة أو الخدمة المؤداة ضرورية أيضا، فالبنوك الإسلامية تعطي كل جهدها للمشروعات النافعة محاولة منها لتنمية التجارة والصناعة أو الزراعة بشكل تنتفع به هي و المتعاملون معها، سواء كانوا أصحاب ودائع أو مستثمرين، بحثا منها عن تحقيق الصالح العام. (عادل عبد الفضيل عيد، مرجع سابق، ص400)

4. أنها تقوم على أساس اجتماعي:

يعد هذا الأساس من أهم ما يميز البنوك الإسلامية، لأن لها طابع اجتماعي من خلال الأدوات التمويلية المتنوعة التي تخدم فئات المجتمع، ومن خلال دورها في التكافل الاجتماعي وما تقدمه من خدمات اجتماعية جليلة، وهذا الدور الذي تقوم به تنفرد به عن غيرها، من خلال الإشراف على أداء فريضة الزكاة المفروضة شرعا ولا بد من أدائها عن أموال المساهمين، والقروض الحسنة، و كذا منع تمويل الأنشطة الضارة، وغير ذلك مما يساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي، وكل هذا يؤدي دورا رائدا في التقليل من التفاوت بين الطبقات وتوزيع العائد الاستثماري يمثل مصدرا من مصادر العدالة الاجتماعية.(ابراهيم عبد الحليم عبادة، 2008، ص24)

المطلب الثالث: مصادر التمويل في البنوك الإسلامية

إن المصارف الإسلامية تقوم بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات، فالمصارف الإسلامية تقوم بعمليات مختلفة تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع ويأتي الاستثمار في مقدمة العمليات، وللاستثمار الإسلامي طرقا وأساليب متميزة وعديدة تهدف كلها إلى تحقيق الربح الحلال، ومن أبرز صيغ التمويل :

أولا: المضاربة

تعرف المضاربة بأنها عقد بين طرفين يبدل أحدهما فيه ماله ويبدل الآخر جهده في الإنجاز والعمل بهذا المال، أن يكون الربح بينهما على حسب ما يشترطان، من النصف أو الثلث أو

الربع .... إلخ، واذا لم تربح الشركة لا يكون لصاحب المال غير رأس المال، لأن الشراكة بينهما هي الربح، أما اذا خسرت الشركة فإنها تكون على صاحب المال وحده ولا يتحمل عامل المضاربة شيئا، اذا ليس من العدل أن يضيع عليه جهده وعمله ثم يطالبه رب العمل فيما ضاع من ماله مادام ذلك لم يكون تقصير وإهمال.(حسن الأمين، 2000، ص19)

- **ومن أهم أنواع المضاربة:**

- المضاربة المطلقة (تفويض غير محدود): وهي أن تدفع المال مضاربة من غير تعيين المكان والزمان وصفة العمل، فالمضاربة المطلقة يكون للمضارب فيها حرية التصرف كيفما شاء دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة.

- المضاربة المقيدة (تفويض محدود): وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله، حيث يكون فيه تقييدات نوعية وزمانية ومكانية. (حسن الأمين ، مرجع سابق، ص 46)

ثانيا : المشاركة

يقصد بها شركة الأموال، وهي أي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية تدر الربح .

والمشاركة المصرفية عبارة عن صيغة إستثمارية وتمويلية متوافقة مع الشريعة، ويمكن أن تشترك فيها عدة أطراف مع المصرف، وتهدف المشاركة مع المصرف من قبل الأفراد إلى تحقيق أرباح من وراء المشاركة بالمال، بينما يبحث المصرف في المشاركة عن تمويل، والعكس صحيح في حال دخول المصرف في مشاركة بأعمال التجارة مع أحد عملائه من التجار .

- **ومن أهم أنواعها :**

1- المشاركة الثابتة (طويل الأجل): هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا كذلك في كل ما ينتج عنه ربح أو خسارة بالنسب المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة. وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع، الذي يأخذ شكلا قانونية كشركة تضامن أو شركة توصية

2- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتمليك هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية، ومن صور المشاركة المناقصة المنتهية بالتمليك.

3- المشاركة المتغيرة: هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يمول العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم تؤخذ حصة من الأرباح النقابية أثناء العام.(سيف هشام صباح الفخري، 2019، ص ص 7-8)

ثالثا: المرابحة

هي البيع بمثل رأسمال المبيعات مع زيادة أرباح معلومة، ويعتمد بيع المرابحة على صدق البائع في الإفصاح عن الثمن الأصلي ومقدار ربحه فيها.

إذن يمكن تعريف المرابحة بأنها تلك البيوع التي يفوق فيها سعر البيع عن سعر الشراء الأصلي للمبيعات ويكون الهدف منها هو تحقيق هامش ربح . وتنقسم البيوع من منظور الثمن إلى نوعين :

- **بيوع المساومة:** وفيه يتفق كل من البائع والمشتري على ثمن البيع بغض النظر عن الثمن الأول للسلعة.
- **بيوع الأمانة:** وفيها يتفق كل من البائع والمشتري على ثمن السلعة مع الأخذ في الاعتبار ثمنها الأول وتتعدد صور هذا النوع من البيوع كالتالي :
  - ✓ **بيوع المرابحة:** وهي بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم .
  - ✓ **بيوع التولية:** وهي بيع يمثل الثمن الأول دون زيادة أو نقصان .
  - ✓ **بيوع الوضعية:** وهي بيع يمثل الثمن الأول مع وضع مبلغ معلوم من الثمن.(محمد محمود حسين الوادي وحسين محل سمحان، 2009، ص159)

رابعا: الإستصناع

يعرف بأنه عقد البيع أصل غير موجود سيتم بناؤه أو تصنيعه وفقا للمواصفات المتفق عليها ويتم تسليمه في تاريخ مستقبلي محدد و بسعر محدد مسبقا، بحيث يتقدم العملاء (المصنع) بطلب الحصول على سلعة أو عقار بمواصفات معينة، ثم يقوم البنك بطلب من عميل آخر (الصنع أو المقاول) إنجاز السلعة أو العقار بالمواصفات المطلوبة، وعند الانتهاء من عملية الإنجاز، يقوم البنك ببيع العقار أو السلعة إلى المستصنع وفق العقد المبرم بينهما.(لبوخ مريم، 2019، ص313)

- **ومن أنواعه نجد:**

الإستصناع الموازي : هو عقدان مختلفان وقد سبق بيان أنه عقد لازم، فعلى هذا يصح العقد من الجهتين لأن المعقد عليه هو العين و العمل فهو تابع.

الإستصناع العقاري: يمكن تطبيقه في التمويل العقاري في عدة مجالات، كبناء المساكن العمارات
وغيرها، وذلك ببيان موقعها والصفات المطلوبة فيها كما يمكن أن يكون الإستصناع في تخطيط الاراضي ، شق الطرقات ..... الخ.

الاستصناع الصناعي: ويكون تطبيقه في المجال الصناعي بإختلاف أشكاله وأنواعه كصناعة الطائرات والمركبات والسفن وذلك بضبطه بالمقاييس والصفات.(مصطفى محمود محمد عبد الغالي عبد السلام، 2009، ص ص 15-16)

خامسا: السلم

السلم في تعريف الفقهاء هو بيع آجل بعاجل بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع الذي يلتزم بتسليم بضاعة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالآجل هو السلعة المبيعة الموصوفة في الذمة والعاجل هو ثمن، ويحق بيع السلم مصلحة كلا الطرفين:

- **البائع هو المسلم إليه:** يحصل عاجلا على ما يريده من مال مقابل التزامه بالوفاء بالمسلم فيه آجلا، فهو يستفيد من ذلك بتغطية حاجته المالية سواء كانت تخص نفقته الشخصية هو وعياله أم كانت لغرض
نشاطه الإنتاجي.

- **المشتري:** وهو هنا المسلم (الممول) يحصل على السلعة التي يريد المتاجرة بها في الوقت الذي يريده فتشغلها ذمة البائع الذي يجب عليه الوفاء بما إلتزم به، كما أن المشتري يستفيد من رخص السعر إذا أن يبيع السلم أرخص من بيع الحاضر غالبا فيأمن بذلك تقلب الأسعار، ويستطيع أن يبيع سلما موازيا على بضاعة من نفس النوع الذي اشتراه بالسلم الأول دون رابط مباشر بين العقدين، كما يستطيع أن ينتظر حتى يتسلم المبيع فيبيعه حينئذ بثمن حال أو مؤجل.

المبحث الثالث: الفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

يجب أن نعلم أن البنك الإسلامي ما هو إلا قناة من قنوات الاقتصاد الإسلامي المحكوم بروح الشريعة الإسلامي، فهو يستمد آلياته من ذلك النظام الشامل المتكامل، حيث أن المعاملات المالية الإسلامية ذات مصدر رباني متمثل في الكتاب والسنة واجتهادات الفقهاء، ولقد منح الله عز وجل للإنسان الحق في التملك وجعله حقا مكتسبا للرجال والنساء.

وبالنسبة للبنوك التقليدية التي تعد أحد تجليات الرأسمالية الجشعة، نجد أن منظري هذا النظام يعتمدون ما يعرف بفكرة المنهج العقلاني الذي يرى بأن الفرد يجب أن يترك حرا

من أجل تحقيق مصلحته التي من خلالها تتحقق المصلحة العامة، على أساس أن هذه الأخيرة هي مجموع المصالح الفردية.

وبذلك تم إطلاق العنان للأفراد في المعاملات المالية حيث لا فرق بين البيع والربا، حيث يحق للفرد التصرف في ملكه وماله حسب ما يحقق مصلحته ويعود عليه بالريح ولو على حساب مصلحة المستضعفين والجماعة.
وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى وصف الإنسان الرأسمالي بأنه : " أصبح حيوانا نهما يسلك في سبيل الوصول إلى المال كل مسلك مستقيم أو أعوج ويركب كل طريق مهما كان خسيسا".(انور الدين الفقيهي، 2015، ص136)

المطلب الأول : أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
هناك العديد من أوجه التباين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ، ومن هذه الأوجه ما يلي:

1 - التباين في هيكل التمويل: هيكل التمويل في البنوك التقليدية يتكون من مصدرين هما: مصدر داخلي،
ويشمل رأس المال والإحتياطيات والأرباح المرحلة، ومصدر خارجي ويشمل القروض من البنك المركزي والبنوك الأخرى، والودائع من العملاء.(شوقي بورقبة، 2011، ص243)
أما هيكل التمويل في البنوك الإسلامية يتكون أيضا من مصادرين:

1.1- مصدر داخلي: ويشمل رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة، ويرتكز الإختلاف هنا عن البنوك التقليدية في حجم رأس المال والوعاء الربحي الذي يحسب منع الإحتياطيات.
فبالنسبة لحجم رأس المال في البنوك الإسلامية فإنه من المتوقع أن يكون أكبر من رأس المال في البنوك التقليدية كصفة عامة للبنوك الإسلامية، أما فيما يختص بالإحتياطيات فأنها تقتطع من نصيب المساهمين في الأرباح فقط، وليس من صافي الربح الذي يحققه البنك الإسلامي في نهاية فترة زمنية معينة.

1.2- مصدر خارجي: وهنا تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في أن مصادرها الخارجية تقتصر على
ودائع العملاء نظرا لعدم مشروعية حصولها على قروض بفائدة تحت أي ظرف من الظروف.(البركة للاستثمار والتنمية قطاع الأموال، 2007، ص12)

2- التباين في هيكل الاستثمار: وتتمثل أوجه الاستثمار في البنوك التقليدية في الأوراق الحكومية، والأوراق المالية وخصم الأوراق التجارية، والإقراض بفائدة، ذلك بجانب العديد من الخدمات المصرفية.

أما أوجه الاستثمار في البنوك الإسلامية تتصف بالشمولية، حيث تدخل في مجالات استثمارية متنوعة ومتعددة كالمرابحات والمضاربات والمشاركات والبيع بالتقسيط وتمويل القروض الحسنة والاستثمار في الأسهم دون سندات ... الخ، ذلك في الأجل القصير والمتوسط والطويل مع مراعاة أن تتفق هذه الاستثمارات مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3- التباين في الهدف من النشاط: الهدف من النشاط في البنوك التقليدية هو هدف إقتصادي بحت، بينما الهدف من النشاط في البنوك الإسلامية هو هدف إجتماعي لتعويض النقص في الخدمات المجتمعية الناتج من سيطرة عنصر الفائدة والربح وهدف اقتصادي لمنافسة البنوك التقليدية بمزاولة نفس أنشطتها بقصد تحقيق الربح لتمويل الهدف الأول وضمان تحقيقه.

4 - التباين في نوعية العائد وأسلوب حسابه: إن تباين الهدف يتبعه تباين العائد، فعائد البنك التقليدي يتمثل في الفوائد والعمولات والإيرادات الأخرى لقاء الخدمات البنكية، وتتحدد حجم الإيرادات مسبقا وبشكل دوري، وذلك حسب طبيعة النشاط الاستثماري، أما عائد البنوك الإسلامية فيتمثل في الربح من جملة أوجه الاستثمارات و يأخذ الربح عند احتسابه خطوات ثلاث هي:

- **أرباح الاستثمار:** وهي جملة عوائد النشاط الاستثماري خلال فترة معينة بعد إستبعاد خسائر بعض الأنشطة - إن وجدت - ويضم ذلك الوعاء كافة أرباح المضاربات والمشاركات والمرابحات.(شوقي، بورقبة، المرجع السابق، ص 118)
- **الأرباح الإجمالية:** وتحتسب لكل نشاط إستثماري على حدة، بالفرق بين عائد النشاط ونصيب العميل في ذلك العائد والذي يقوم البنك عادة باحتسابه في ظل حجم المال ومدة الاستثمار، وقد يكون البنك شريكا في ذلك الإستثمار و قد يكون فقط مضاربا به.
- **الأرباح القابلة للتوزيع:** وهي تحتسب على مستوى مجموع الأنشطة والعمليات خلال فترة معينة (سنة مالية في العادة) وتضم صافي أنصبة البنك من الأرباح والعوائد الأخرى مع استبعاد خسائر بعض الأنشطة والمصروفات غير المخصصة والإستهلاكات والمخصصات المختلفة.

5- التباين في التنظيم الإداري والهيكلي للبنك: يشيع نظام التخصيص في البنوك التقليدية، ويترتب على ذلك اختلاف هيكل التمويل وهيكل الإستثمار في كل منها، بينما نجد أن البنك الإسلامي يزاول أنشطة تدخل في نطاق البنوك التقليدية بأنواعها المختلفة بل وتزيد عنها في أنشطة مستحدثه لا تزاولها البنوك التقليدية عادة (كالمرابحة والمشاركة والمضاربة)، ولقد ترتب على ذلك أن ظهرت هياكل تنظيمية وإدارية ومالية وإدارة الصكوك وإدارة الاستثمار، وإدارة الزكاة، وأقسام المضاربات والمرابحات والمشاركات، كما ظهرت وظيفة مراقب الاستثمار بحيث يمكن اعتباره كوكيل عن المساهمين والمستثمرين.

6- التباين في أساليب القياس والمحاسبة عن النتائج: في البنوك التقليدية يتم استخدام أساليب القياس والمحاسبة عن النتائج في ضوء الربح كهدف رئيسي أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فالأمر يتطلب ما يلي:

- إيجاد أساليب مختلطة للقياس والمحاسبة عن النتائج تشتق من النظم المحاسبية المطبقة.
- تصميم نماذج المعايير التقييم الاقتصادي والإجتماعي والديني تصلح كإطار للحكم على كفاءة البنوك الإسلامية.
- استحداث مفاهيم بديلة عن الربح تصلح لتقييم العوائد المجتمعية للبنك، كما يتطلب الأمر إعادة تفسير الأرباح وتحديد عواملها ومكوناتها.
- حل مشكلات التقييم المحاسبي في البنك والناتجة عن مشاركته للمستثمرين في مزاولة الأنشطة التجارية والإستثمارية وكذلك مشكلات اعتماد الربح كبديل عن الفائدة والمشاركة كبديل عن الإقراض.

7- **التباين في العلاقة المجتمعية والارتباط بالبيئة:** تؤدي المظاهر السابقة إلى إستنتاج منطق مؤداه أن البنوك الإسلامية مؤسسات ترتبط بالمجتمع وتتفاعل مع البيئة المحيطة بها، على نحو لا يتحقق من خلال البنوك التقليدية.

يتضح مما سبق، أن هناك إختلافات واضحة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، وذلك نتيجة الإختلاف الفلسفة والخصائص والأسس والمبادئ التي تقوم عليها كل منهما من ناحية، ولمزاولة البنوك الإسلامية ذات طبيعة متميزة من ناحية أخرى، ويمكن القول أن هناك 12 فرق جوهري بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي نجملها فيما يلي:

- **النشأة:** نزعة فردية مادية للاتجار بالنقود وتعظيم الثروة، لا تقصد إلى الربح فقط إنما العمل ضمن الأصول الشرعية لتطهير العمل المصرفي من الربا.(محمود سحنون، 2003، ص45)
- **المفهوم:** أحد المؤسسات المالية التي يتركز عملها في منح الائتمان فقط كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغيرها من العمليات النقدية، مؤسسات مالية تقبل الأموال للمتاجرة بما ضمن قواعد الشريعة الإسلامية على أساس قاعدتي (الخراج بالضمان) و (الغنم بالغرم).
- **طبيعة الدور مؤسسات وسيطة حيادية:** لا تتدخل في الأعمال ولكن تحني ربحها من النقود التي توظفها في الإقراض والتمويل، يمتد دورها لممارسة العمل الفعال من خلال كونها شريك ومضارب وتاجر وكافل.
- **أساس التمويل :** يقوم على أساس الإقراض بسعر فائدة محددة دون العمل، يقوم على أساس العمل وفق قاعدة الربح والخسارة.
- **صفة العميل:** العميل هو مودع أو مقترض أو مستأجر لصندوق أمانة، العميل هو مشارك وبائع ومشتري وصاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن .

- **المحظور والمباح:** يحظر عليها ممارسة التجارة أو الصناعة أو تملك البضائع أو العقارات غير الخاصة بعمله إلا بسداد الدين له على الغير على أن يبيعه خلال مدة معينة، مادة عمله الأساسية هي العمل بالصناعة والتجارة وشراء الأسهم المالية والعقارات ولكن ضمن الحدود الشرعية.
- الموارد المالية الذاتية يمكنها إصدار أسهم ممتازة، لا يمكنها لأنها تقوم على الربا .
- مصادر الأموال الودائع والقروض على أساس الفائدة، لا يقترض ولا يقرض بفائدة .
- استخدامات الأموال الإقراض بفائدة، خصم السندات، خدمات مصرفية أخرى كالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان مقابل عمولة أو فائدة، يستخدم الجزء الأكبر من الأموال في صيغ التمويل الإسلامية كالمتاجرة والمضاربة والمرابحة والمشاركة والاستصناع وغيرها.
- إعسار المدين لا يسمح بمهلة سداد إلا بشروط قاسية ويحمل المدين فوائد تأخير، إذا كان غير مماطل ومعه عذر شرعي يمهل ولا يمكن زيادة الدين أو تعديل السعر وقد يعفي أحيانا من المبلغ الضئيل.
- الربح يتحقق من الفرق بين الفائدة المدينة والفائدة الدائنة (أي الفائدة المدفوعة عن الودائع والفائدة المقبوضة من القروض) من العمل والربح الحلال .
- تحمل الخسائر لا يتحمل المصرف أية خسائر عن المقترض إذا لم يستطع المقترض سداد الدين، قد يحتمل خسائر لأن مصدر ربحه هو العمل والعمل قد يربح أو يخسر (محمود سحنون، المرجع السابق، ص46)

المطلب الثاني : أوجه الإختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

تعتبر المصارف الإسلامية حديثة العهد مقارنة بالمصارف التقليدية، وظهرت هذه المصارف في أواخر القرن الماضي وبدأت أولا بإتباع نظام عدم التعامل بالفائدة، ثم تطورت إلى مرحلة القيام بدور الوساطة بين جمهور المودعين والمستثمرين من خلال منتجات "حلال"، كل ذلك بالإضافة إلى المبدأ الأصيل في التخلي عن الربا والضرر والجهالة في المعاملات، مع تحمل المخاطر، والإستناد لقاعدة اقتسام الربح والخسارة، كما أن المصارف الإسلامية ترتبط أيضا مع عملائها بعلاقة مشاركة ومتاجرة وليست علاقة دائن ومدين.

ووفق تقرير صندوق النقد الدولي استطاعت المؤسسات الإسلامية المالية، رغم حداثتها، جذب كثير من المتعاملين ورؤوس أموال كبيرة على المستوي العالمي، وأفلحت في زيادة الطلب على منتجاتها، حيث أن التمويل الإسلامي سوف يصل حتى نهاية عام 2015م إلى3.4 ترليون دولار أمريكي، كما أنها كانت قد سجلت نموا مضطردا ما بين أعوام 2003-2013م، كما أن المصارف الاسلامية تحوز أصولا تجاوزت قيمتها 1.2 ترليون دولار في نهاية العام 2013م.

وذكر صندوق النقد الدولي إلى أن قطاع التمويل الاسلامي يمتلك مؤهلات تمكنه من زيادة مساهمته وذلك في ثلاثة جوانب:

أولها زيادة شمول الخدمات المالية لفئات جديدة لا تطرق باب التمويل التقليدي، وثانيها هو تشدد القطاع في ربط تمويلاته ونشاطه بالاقتصاد الحقيقي ومبدأ تقاسم المخاطر في المنتجات التي يقدمها، أما ثالثها فهو تحريم المضاربات المالية، مما يعني أن المخاطر التي تحيط به أقل مقارنة بالتمويل التقليدي، وتعدد الأدوات الاستثمارية الاسلامية المستخدمة في المصارف الإسلامية. (نجاح عبد العليم أبو الفتوح، 2003، ص85)

وهنالك دوما أصوات تنادي بضرورة تفعيل جميع أدوات التمويل الإسلامية وعدم التركيز على أدوات محدودة، وذلك من أجل توسيع مظلة سقوفات التمويل الإسلامي بخلق عدم إنسجام وتوافق بين المعايير المطلوبة لتنفيذ المالية الإسلامية، ودرجة نمو الطلب على المنتجات التمويلية بشكل يفوق العرض، ويعزى عدم استخدام العديد من صيغ التمويل الإسلامية إلى عدم تطوير المصرفية الاسلامية والتي تقتضي إقرار حزمة من الاصلاحات أبرزها ضرورة الإستفادة من التكنولوجيا والأفكار والتقنيات الجديدة مع التوسع في طرح وإبتكار المزيد من المنتجات المالية الجديدة وتدريب الكوادر البشرية على الأدوات الجديدة.

وتواجه وعلى وجه العموم، منظومة التمويل الاسلامي جملة من التحديات الأساسية التي لا بد من علاجها سريعا إن أراد هذا القطاع استغلال الهامش الكبير المتوفر لديه للتطوير والنمو بشكل سليم، ومن أهم هذه التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في المجتمعات المالية التقليدية هو الافتقار إلى إطار تنظيمي ورقابي يتوافق مع طبيعة المخاطر التي يواجهها، ويعتمد على الأطر التنظيمية والرقابية الخاصة بالقطاع التقليدي، والتي عرفت توسعا كبيرا في ظل هذه الأطر المنظمة لها، مع قدرته على إدارة نشاطه في ظل بيئة تشريعية وضريبية وبنية تحتية مالية لا تراعي خصوصية هذا القطاع في تقديم خدمات ومنتجات تتوافق مع الشريعة الاسلامية، ولا ريب أن هذا الوضع يتطلب تعاونا تنظيميا بين واضعي المعايير المالية الاسلامية والمعايير المالية التقليدية.

ويمكن للمصارف الإسلامية المساهمة في مواجهة الأزمات المالية العالمية وتكملة النظام المالي، إلا أن المنتجين الأساسين لهذه المالية الإسلامية ما زالوا يخضعوها إلى دراسة مقارنة بالمالية التقليدية، إلا أن التركيز على المميزات للمالية الاسلامية دون إعمال حزمة من الإصلاحات الضرورية عليها بعد التطبيق العملي لها يقلل بلا شك من فرص إيجاد أدوات جديدة، حيث أن أسلوب المقارنة بين النظامين فيه درجة من عدم تجاوز مرحلة غدت بالفعل واقعا عمليا من حيث حجم رؤوس الأموال، ومن حيث عدد المؤسسات

الإسلامية، ومن حيث عدد المتعاملين معها في جميع أنحاء العالم، خاصة بعد ثبات أوضاع المصارف الاسلامية إبان الازمة العالمية.

وعند المقارنة كذلك بين كثير من الأدوات المالية الإسلامية وبين المالية التقليدية في أمور مثل التمويل الأصغر، نجد أن هناك العديد من القواسم المشتركة التي تجمع بين التمويلات الأصغر التقليدي والتمويل الإسلامي، فالإسلام كما هو معلوم يشدد على أهمية الاعتبارات الدينية والأخلاقية في مجال تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع كافة، فيما يعرف حديثا ب" التنمية المستدامة" التي تعتبر جزءا أصيلا من قواعد النظام المالي الإسلامي، مثل حق الأفراد في تملك وسائل الإنتاج الفردي وواجباته تجاه المجتمع، تقاسم المخاطر بين أطراف المعاملات الاقتصادية تطبيقا لقاعدة "الغنم بالغرم "مع الإيفاء بالإلتزامات، وهي سمات يتوافر جلها في التمويل الأصغر التقليدي أهمها حق الفقراء في المشاركة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية مع تمكين المرأة عملا بالشعار المعروف " الشمولية المالية حق للجميع".(خباية عبد الله، 2009، ص12)

غير أن التمويل الأصغر الاسلامي لم يحقق غير نجاحات بالغة التواضع، بالمقارنة مع نظيره التمويل الأصغر التقليدين، ويلقي باللوم في هذا الجانب على الصيغ الإسلامية في التمويل الأصغر باعتبار أنها جوهر الاختلاف بينهما، فمثلا يقلل بند التكاليف العالية في التمويل الأصغر الاسلامي من جدوى استخدامه للفئات المستهدفة ، وكلاهما يستهدف شريحة الفقراء النشطين اقتصاديا، في حين كان الأحرى بالتمويل الأصغر الإسلامي إدراج شريحة الأكثر فقرا ضمن تعاملاته باعتباره يدعو إلى اقتصاد اجتماعي تكافلي، ولعله من الأجدى للمالية الاسلامية الخروج من نفق المقارنة مع النظام المصرفي التقليدي للانطلاق إلى سلم الابتكار لأدوات جديدة لتغطية رغبات شرائح المتعاملين المتغيرة والمتجددة دوما، وذلك دون الالتفات إلى إثبات أفضلية التعامل مع أيهما، فالنظم الإقتصادية تنوعت منذ القدم لاختلاف مفاهيم المتعاملين مع تلك النظم المتباينة سواء باختلاف مسمياتها، وبحسب اختيار المتعامل للنظم المختلفة وفق ما يناسب احتياجاته سواء كان علي مستوي الفرد أو المجتمع أو الحكومات، حيث أن الصيرفة الإسلامية أوجدت بدائل لكثير من الخدمات الموجودة في الصيرفة التقليدية من حيث الهيكلية وآليات العمل دون اختلافات جوهرية بينهما، وأهمها في السوق العالمي إعتبار المصرفيين الاسلاميين البديل الشرعي للتورق هو التصكيك على سبيل المثال.

ومن الملاحظ الآن أن كثيرا من المسلمين يتعاملون مع النظام المصرفي التقليدي، وبالمقابل هنالك أيضا كثير من غير المسلمين يتعاملون مع النظام المصرفي الإسلامي، ولعل انشغال الباحثين بفكرة إعمال المقارنات بين النظامين في مناطق لا تطبق فيها المالية الإسلامية (دون النظر للمعتقدات) يعتبر من باب الإجتهاد الترويجي المطلوب لتوسيع انتشار رقعة

المتعاملين، حيث أصبحت المالية الاسلامية واقعا معاشا ينتشر الآن بوتيرة متسارعة. ونجد أخبار عن متعاملين جدد من مناطق مختلفة فهناك مثلا مصارف روسية تدعو لاعتماد التمويل الإسلامي ضمن منظومتها المصرفية، ومصارف في اليابان توسع إستثماراتها باللجوء للتمويل الإسلامي، وهنالك المزيد من الأمثلة التعامل غير المسلمين بالنظم المالية الإسلامية.

أختم بالقول بأنه يجب تركيز جهود المنشغلين بالنظم المالية الإسلامية على إيجاد صيغ جديدة وأدوات أخرى توسع من رقعة أدوات التمويل الإسلامي عوضا عن المقارنات مع النظام التقليدي.

المطلب الثالث: آفاق التعاون بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

يعتقد بعض المحللين والمختصين في عالم البنوك خصوصا، والاقتصاد عموما، بشكل جازم أن ما يمكن تسميته ظاهرة البنوك الإسلامية تعتبر الحدث الأكثر حضورا وأهمية منذ نحو ثلاثة عقود على المستويين العربي والإسلامي، والدولي فيما يبدو وذلك بسبب الفرق الجوهري الذي تستند عليه كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية .

وتستحق مسيرة ما يزيد على ثلاثة عقود من عمر البنوك الإسلامية التقييم والمقارنة مع البنوك التقليدية على الرغم من الفرق العمري الكبير بين النوعين، لكن نظرا لما حققته البنوك الإسلامية على المستوى العالمي، فإن مسألة المقارنة والتقييم تصبح معقولة أو مقبولة، على الأقل من زاوية معرفة جوانب الإخفاق وعوامل النجاح فيها من خلال دراسة عدد من المصارف الإسلامية في عدد من الدول وإجراء مقارنة فيما بينها وبين البنوك التقليدية . لا سيما وأن البنوك الإسلامية حققت نجاحات عديدة في إثبات النظرية التمويلية الإسلامية من حيث أنها قابلة لمجاراة العصر وقادرة على الاستجابة للحاجات التمويلية التي تتطلبها الحياة الاقتصادية المعاصرة.

وأثبتت البنوك الإسلامية أن المصرفية الإسلامية تستطيع مجاراة أحدث التطورات في عالم المال والاقتصاد وتتميز بمزايا حقيقية عن التمويل التقليدي وتصلح كأساس لقيام نظام مالي محلي وعالمي على درجة من المهنية المصرفية والمرونة وتغطية الحاجات التمويلية للمجتمع المعاصر، وليس أدل على ذلك من البرامج التمويلية من قبل عدد من البنوك التقليدية والتي تعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية.(سعيد بن سعد المرطان، 2005، ص ص 5-7)

وباختصار يمكن القول أن العمل المصرفي الإسلامي أصبح واقعا يستحق الدراسة، من أجل الاستمرارية في تحقيق النجاحات والتفوق من جهة، ومن جهة أخرى لكي تتمكن المصارف التي تخلفت وأصاب القصور بعضا من جوانبها من إعادة النظر في بعض سياساتها وأساليبها وبالتالي السير وفق المعايير التي يمكن الاستناد عليها واتخاذها منهجا للنجاح والتقدم.

وما تجدر الإشارة إليه أنه في دراسة للدكتور أحمد سالم محمد الباحث في وزارة المالية المصرية، تم التركيز على العلاقات الحالية بين البنوك الإسلامية والتقليدية، وأكد فيها على أن البنوك المركزية تحمي استقرار المصارف مالية وتساير أوضاعها مع الاقتصاد، ومشيرا إلى أن البنوك بطبيعة الحال تجنب بالقدر المناسب مخصصاتها لمواجهة إحتمالات تعثر المقترضين، كما أن التشريعات المصرفية تشدد الرقابة على البنوك بمتابعة أرصدتها المدينة والدائنة.

كما ركز الباحث على أسس وقواعد تطوير التعاون بين البنوك الإسلامية والتقليدية على الأسس الإسلامية ، وأشار إلى ضرورة مشاركة المصارف الإسلامية للتقليدية ليصب في مصلحة مشتركة بينهما وحماية الاقتصاد، وضرورة مقارنة التكلفة بالعائد في مفاضلة أسواق المال بالنسبة للشركات أو منشآت القطاع الخاص، كما أن البنوك تتعاون في تسيير عشرات المقترضين لإنعاش مشروعاتهم التجارية، وركز على المعاملات الدولية بين الدول المتقدمة والنامية في مجال التعاون بين البنوك الإسلامية والأجنبية، من خلال أسعار الفائدة والقوة الشرائية للعملات الآجلة، حيث انتشرت في المعاملات الدولية فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية القروض السلعية وتسهيلات الموردين التي توفرها الدول المتقادمة بمعاونة هيئات وبنوك تنمية الصادرات، ولا تكون هذه القروض عادة في شكل نقدي أي أنها ليست تبادل نقود بنقود وإنما هي بيع سلع مقابل سداد قيمتها على آجال ومع تيسيرات في تكلفة التمويل، وفي آجال السداد، وعادة ما تكون تكلفة التمويل وإن سميت بفائدة دون هامش الربح المتولد عن النشاط بل تشترط البنوك والصناديق التنموية عادة التحقق مسبقا من الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات محل التمويل، بل قد يكون سعر الفائدة دون هامش الربح في عقود المرابحة أو عقود الإجارة أو البيع الآجل مع تقسيط الثمن، ولآجال قد تكون أطول من بعض البنوك الإسلامية، وخاصة إذا كان التمويل متعلق بمشروعات اجتماعية أو بيئية أو بمرافق عامة أو بمشروعات تتوافر معداتها وتجهيزاتها بدول متقدمة لديها طاقات إنتاجية فائضة، فهل تعتبر تكلفة التمويل "ربا" مجرد تغيير مسميات العقود ومسميات تكاليف التمويل.(منير سليمان الحكيم، 2014، ص17)

وإذا أخذنا في الإعتبار أن الدول المصدرة تكون حريصة على توفير شروط ميسرة في السداد كأحد عناصر المنافسة الدولية وكوسيلة لتشغيل طاقاتها الإنتاجية والحد من الكساد والبطالة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

وفي نفس الوقت لتوفير طلب فعال من الدول النامية على إنتاجها من خلال ما تقدمه الحكومات من دعم في شروط وأعباء السداد بطريق مباشر أو غير مباشر بواسطة هيئات وبنوك تنمية الصادرات الأجنبية فهل تمتنع البنوك الإسلامية عن الوساطة والتعاون مع البنوك الأجنبية في مجال الإستفادة من التسهيلات الإئتمانية اللازمة لدعم النمو الإقتصادي والإجتماعي للشعوب الإسلامية مجرد تغيير أشكال ومسميات العقود بإحلال كلمة الفائدة محل كلمات هامش الربح أو العائد أو الإيجار وبالرغم مما تقضى به القاعدة الشرعية من الإباحة في المنافع والتحريم في المضار وبالرغم من انتفاء الظلم والاستغلال، فهل عمليات الوساطة المالية العادلة فيما بين البنوك والحكومات في الدول الإسلامية النامية وبين البنوك والحكومات في الدول المتقدمة إذا استخدمت الأموال استخداما رشيدا يحقق التنمية ويكفل سداد أعباء التمويل ويسهم في عمران البلاد واغتناء العباد يعتبر حرام؟ وإذا كانت الدول المتقدمة قد أدركت أهمية الارتفاع بالقوة الشرائية للدول النامية لتحقيق مصالح الدول المتقدمة ذاتها في تصريف إنتاجها الوفير ولتحجيم نوبات الكساد والبطالة فقامت الدول الغنية بإقامة بنوك للتصدير مع توفير نظم و برامج للقروض الميسرة ولضمان مخاطر الائتمان وللمساعدات شملت قروضا سلعية ميسرة مع فترات سماح وفوائد مخفضة تتناسب والظروف والإمكانيات الاقتصادية للدول الفقيرة النامية.

وهناك ثلاثة شرائح من المتعاملين مع البنوك الإسلامية يأتي على رأسها من تحركهم دوافع دينية محضة، ويعتقدون بحرمة التعامل مع البنوك التقليدية أو الربوية، ويودعون أموالهم بالبنوك الإسلامية بغض النظر عن العائد. أما الشريحة الثانية وفقا لتقرير الحالة الدينية في مصر فهم المودعون الذين يعتقدون أن الإيداع في البنوك الإسلامية هو الأصح من وجهة النظر الدينية، وهم يودعون أموالهم بهذه البنوك ما دامت تقدم عائدا قريبا من معدلات الفائدة التي تقدمها البنوك الربوية، ولكنهم غير مستعدين لقبول عوائد أقل من معدلات الفائدة بالبنوك التقليدية . بينما الشريحة الثالثة يحركها العائد على أموالها وهم يتحركون بمرونة شديدة بين البنوك الإسلامية والتقليدية بما يحقق لهم عائد أكبر على إيداعاتهم. (امل عبد الحليم، 2010، ص65)

بيد أن تقرير الحالة الدينية يذهب إلى إقرار حقيقة مهمة، وهي أنه رغم انخفاض العائد بالبنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية خلال سنوات التسعينيات في مصر مثلا، فإن المستوى العام للودائع بالبنوك الإسلامية كان أعلى منه في البنوك التقليدية، وهو ما يؤكد أن الوازع الديني وليس نسبة العائد هو الدافع الأساسي للإيداع في البنوك الإسلامية.

وبشكل عام، فإن البعد الشرعي يكاد يكون هو المكون الرئيس لثقافة المتعاملين مع البنوك الإسلامية، وبمناقشة بعضهم عما يثار من وجود بعض الشبهات الشرعية لهذه البنوك، ردد البعض المثل الشعبي المصري "حطها في رقبة عالم واطلع منها سالم ". أو كما يقول الخليجيون "اجعل بينك وبين النار مُطوّعًا".

ويعتمد هؤلاء في رأيهم على اعتبار وجود هيئات الرقابة الشرعية بهذه البنوك، لمراقبة مدى شرعية معاملاتهما؛ فهذه الهيئات هي المسؤولة أمام الله وليسوا هم، وأن المودعين أخلصوا ما بينهم وبين الله بوضع أموالهم بهذه البنوك، وهم ليسوا مسؤولين عن إداراتها. (الزحيلي محمد، 1997، ص38)

بقي أن نقول على الرغم من كل ما يقال هنا وهناك، وعلى الرغم من كل ما حققه عالم الصيرفة الإسلامية خلال مسيرته القصيرة قياسا لعالم البنوك التقليدية، فإن ما يحكم ويطور النجاح ويضمن استمراريته هو التنافس القائم على حزمة من الثوابت، والتعاون لما فيه المزيد من التطوير والتحسينات التي تخدم الزبون وتعمل على تقليص الآثار السلبية المحتملة الناجمة عن طبيعة تعامل الزبون مع البنك، فكل البنوك فيما يبدو تبحث عن الأرباح، لكن هناك قضايا لا تقل أهمية عن الأرباح يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار، ومثل هذه الأمور هي التي تضمن وتحقق النجاح وتسهم في الاستمرارية والتطور على مختلف الصعد، فهل تشهد المرحلة المقبلة تعاونا أم تنافسا أم هناك إمكانية للجمع بين المحورين بالشكل الإيجابي السليم؟ .

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

من أجل إثراء الحقل المعرفي، قمنا بالإطلاع على مجموعة من الدراسات في حدود ما تحصل عليها الباحث من خلال الإعتماد على ما وصلت إليه الدراسات من نتائج، ونذكر بعض الدراسات فيما يلي:

المطلب الأول: دراسات وطنية

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الاختلاف بين تكلفة التمويل، حيث تحدد على أساس معدل الفائدة المفروض من طرف البنوك التقليدية، بالإضافة إلى مصاريف أخرى وهي مصاريف دراسة الملف ومصاريف التأمين أما تكلفة التمويل عن طريق البنوك الإسلامية تحدد على أساس صيغة الهامش المعلوم ونسبة مشاركة البنك في المشروع حيث تتساوى تكلفة التمويل بصيغة الهامش المعلوم في ظل معدل الربح المفروض من البنوك

الإسلامية ومعدل الفائدة في البنوك التقليدية، وتنخفض بصيغة المشارة في الربح والخسارة في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية[1].

1- رتيبة بركبية، تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري، مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014.

حيث هدفت إلى التعرف على عوائد ومخاطر البنوك التقليدية والإسلامية وكيفية حساب المؤشرات وتقيم أداء البنكين، وكانت النتيجة التي توصلت إليها الدراسة أن مؤشرات العائد التي تطبق في البنوك التقليدية نفسها التي تطبق في البنوك الإسلامية، وبعض من مؤشرات المخاطرة يختلف في كيفية الحساب في البنكين .

3- دراسة حمدان مسعودة، عنوانها أدوات التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية، دراسة حالة بنك BDL وكالة بوسعادة وبنك AGB وكالة المسيلة، مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية 2015، جامعة محمد بوضياف المسيلة، إتبعت المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إظهار التشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أن كل منهما يعتبر وسيط مالي ويكمن الإختلاف في عنصر الفائدة بالنسبة للبنوك التقليدية ويمنع التعامل بها في البنوك الإسلامية لأنها محرمة شرعا، وكذلك في تحسين وتطوير مسائل التمويل ومنح القروض كبديل لدراسات الإقتصادية.

4- إسلام بوازدية وفاطمة إلهام رقيعي، مقومات التحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمى، علوم تحارية، جامعة العربي تبسي، تبسة 2016، وقد هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم التحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية، من خلال عدة متطلبات وأفضت نتائج الدراسة إلى صعوبة التحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية نتيجة معانات هاته الأخيرة البنوك الإسلامية من غياب تقنيين وخبراء يفقهون بأحكام الشريعة الإسلامية، إذ لا وجود لهذا التشريع في قانون النقد والقرض، إضافة إلى ذلك صعوبة حصول البنوك الإسلامية على السيولة التي تحتاجها في نشاطها وطريقة التعامل مع هذه البنوك.

5- عبيد نجوى ودرار هندة، الصيغ المستحدثة للتمويل العقاري في الجزائر، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم تجارية، جامعة العربي تبسي، تبسة 2016،

[1] محمد بوجلال وشوقي بورقبة، تكلفة التمويل في البنوك السلامية والبنوك التقليدية، مقال 23، 2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، ص 53-82 ، 2010.

حيث هدفت إلى دراسة جميع صيغ التمويل العقاري المعتمدة والتي تم استحداثها في الجزائر ومدى مساهمة البنوك في تمويل القطاع العقاري في الجزائر، حيث كانت نتيجة الدراسة، يعتبر التمويل العقاري أحد وسائل التمويل من أجل الحصول على قروض وحل مشاكل السكن، من خلال جميع الصيغ المطروحة، فالبنوك تتحمل المسؤولية الكبيرة في منح القروض، ولتشجيع نشاط الترقية العقارية عموما أحاطه المشرع بمجموعة من التحفيزات الجبائية والمالية.

6- دراسة يوسف المجاهد، عنوانها الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مقال العدد الأول، مجلة شهرية متخصصة في العلوم القانونية العدد 24 ماي 2017، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث المرجعية والخصائص والفرق من حيث طبيعة العمليات، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن البنوك التشاركية إلى إعادة جانب مهم من المعاملات المالية التي يزخر بها الإقتصاد الإسلامي إلى حيز الوجود، والإستجابة للعديد من المدخرين المتحفظين من التعامل مع البنوك الربوية، وقد اصطدمنا بعقبة مدى جدية البنوك في الإعتماد على نظام الإقتصاد الإسلامي.

7- دراسة صبرينة كردويي، عنوانها الفرق بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية من خلال دراسة حالتين هما بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وبنك البركة مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الأول، العدد الثاني، كلية العلوم الإقتصادية جامعة الوادي، سنة 2018، حيث تهدف إلى دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية لإظهار أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، وقد اتبعت المنهج المقارن من أجل المعرفة الدقيقة لأهم الفروق الجوهرية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من خلالها تقوم البنوك الإسلامية بدور إجتماعي متميز وبالتسامح والرحمة واليسر التي دعت إليه الشريعة الإسلامية أما البنوك التجارية لا ترحم المدين ولا تراعي ظروفه، فإن لم يقم بتسديد ما عليه من دين فرضت عليه غرامات ربوية وسارعت لحجز الأموال التي تم رهنها لدى البنك وبيعها بأبخس الأثمان.

8- دراسة ياسين صالحي، عبد الجواد جرمون ، عنوانها تقييم نجاعة تمويل التجارة الخارجية (دراسة مقارنة بين بناك البركة و القرض الشعبي الجزائري بالوادي) مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي علوم تجارية، جامعة حمه لخضر الواد 2018، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أدوات تمويل التجارة الخارجية وكانت النتيجة أن البنوك التقليدية تعتمد على آلية التمويل القصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة الأجل، أما البنوك الإسلامية فترتكز على المرابحة بالشراء والتميز بالمرابحة والإعتمادات المصرفية.

9- براهمي فيروز، دور البنوك في تمويل الصيغ الجديدة للسكن، دراسة حالة بنك التنمية المحلية بولاية مستغانم، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2018، وكانت نتائج الدراسة على أن تمويل قطاع السكن يرتكز على نظام مالي فعال وقوي، والبنوك هي محور النظام المالي فهي تعمل على تمويل القطاعات الاقتصادية ومن بينها قطاع السكن، الذي أصبح ضروري في حياة الفرد والمجتمع من أجل إعطاء حياة كريمة ومحاربة الآفات الإجتماعية وقطاع السكن قطاع مرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع البنكي.

10- دراسة مطهري كمال، عنوانها تقييم العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية في ظل هيمنة البنوك التقليدية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2019، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، إعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن ومنهج دراسة حالة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية في ظل المشاكل التي تتخبط فيها هذه الأخيرة من حيث تعامل البنوك الإسلامية مع البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض و نسبة حساب بعض المعدلات، وهذا لا يمنع البنوك الإسلامية من تطبيق آلية الاحتياط الإجباري حيث أظهرت الدراسة ضعف في عملية الرقابة على البنوك الإسلامية وكل هذا في ظل هيمنة البنوك التقليدية .

11- دراسة زهية مراد، عنوانها دور البنوك الإسلامية في تمويل قطاع السكن، دراسة حالة بنك السلام خلال فترة 2013/2017، مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية 2019، بجامعة عبد الحفيظ بولصوف ميلة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الصيغ التمويلية المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية ومدى مساهمتها تأخذ من أزمة السكن، وقد إتبعت المنهج الوصفي من أجل المعرفة الدقيقة والتفصيلية للبنوك الإسلامية وتوصلت الدراسة إلى نتائج من خلالها قدرة البنوك الإسلامية إلى منافسة البنوك التقليدية باستقطابها لزبائن وكسب ثقتهم وهذا ناتج عن القروض الحلال المقدمة من طرف هاته البنوك.

المطلب الثاني: دراسات اجنبية

1- محمد حمودة فهد بشير ، محددات إختيار البنوك الإسلامية من جهة نظر المتعاملين الأفراد، دراسة ميدانية دولة الكويت، رسالة لإستكمال المتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط 2013، وكانت النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نشر الوعي الديني بين الأفراد والمجتمعات من أجل إظهار ما يميز خدماتها المصرفية، من مزايا دينية والعمل على تحسين الخدمات المصرفية، وذلك بالنظر في مستوى أسعار الخدمة المصرفية، وزيادة عمل البنوك الإسلامية وذلك

يكون بالدعاية والإعلان وتعظيم الربح أثر العلاقات الإجتماعية واهتمام البنوك بتحديد الصفقات والقوائم المالية.

2- خالد محمد الجابري، البنوك الإسلامية مقابل البنوك التجارية - دراسة ميدانية مقارنة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية الجزء الأول عدد 53 أكتوبر 2016 ص ص 1- 27، حيث هدفت الدراسة إلى اظهار الإختلافات الجوهرية من خلال التوصل إلى نتيجة، أن هناك إجماع على تحريم الفوائد البنكية وإنما عين ربا الجاهلية، حيث يرى الباحث أنه يجب على المسلمين التحري عن الحلال الطيب في جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم.

3- علي محمود القاضي، أثر النظام المصرفي على أداء البنوك دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية، مقال العدد الأول ص ص1-10، شهر4 -2017، المجلة الإلكترونية متعددة الخدمات، هدفت الدراسة إلى الوصول إلى نتيجة التعجيل بظهور المصارف الإسلامية نتيجة الأزمة المالية التي ضربت العالم، وفقدان الناس الثقة في المصارف الإسلامية، ومع ذلك فإن البنوك الإسلامية تشبه كثرا البنوك التقليدية في معاملاتها، وكما يقول بعض النقاد أنها تقوم بنسخ النموذج التقليدي، لكن البنوك الإسلامية أكثر أخلاقية حتى لو كان النقاد على حق، فهناك حالات تقوم فيها البنوك الإسلامية بإعمال أفضل حتى لو فضل العملاء أن يكون لديهم حافز اقتصادي أكثر منه ديني لإختيار بنك إسلامي.

2- صالح علي أبو النصر، دور المصارف الشاملة في تعزيز أداء المصارف في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية، مقال عدد الأول، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ص ص 1-40، 2020، حيث خلصت الدراسة إلى نتائج أن مستوى تطبيق المصارف الشاملة في السعودية من خلال تقديمها أنشطة تمويلية مبتكرة، وهي تسعى إلى تقديم خدمات مبتكرة تساعد في كسب العملاء وتحقيق التميز التنافسي، وقد تفوقت المصارف الإسلامية على البنوك التقليدية وكذلك البنوك المحلية على البنوك الأجنبية، وذلك في مستوى تطبيق وظائف المصارف الشاملة.

خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل تطرقنا إلى إبراز المفاهيم العامة والأساسية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية منذ نشأتها والتي كانت عبارة عن بيوت للصيرفة إلى أن أصبحت عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بعملية تمويل المشاريع الإقتصادية والمساهمة في التنمية الإجتماعية من خلال تطوير وتنويع الأساليب التمويلية.

كما تطرقنا إلى التمييز بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وقد تبين أن الفرق لا يكمن فقط في أن البنوك التقليدية تتعامل بالفائدة وأن البنوك الإسلامية تتعامل بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة، لكن بالمقابل هنالك إختلافات وفروق جوهرية في الخدمات والأساليب التمويلية المقدمة للعملاء والأعوان الإقتصاديين.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مقارنة بين بنك البركة والبنك الخارجي الجزائري في تمويل السكن

تمهيد

إن المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ليس بالأمر الهين ولا هو سهل كما يعتقد البعض، خاصة إن كان التعامل على المستوى الميداني كما هو الحال في هذا الفصل، صحيح أن هذا النوع من الدراسات يحمل الكثير من الفضول والمتعة لكنه في نفس الوقت مليء بالصعوبات سواء على مستوى الدراسة في حد ذاتها التي تحتاج الكثير من الصبر والجد أو على مستوى توفير المعلومات والمعطيات من منبعها.

وباعتبار أن قطاع السكن حساس و له أهمية كبيرة كغيره من القطاعات الأخرى و ذلك لما له من آثار على حياة الفرد و المجتمع، حاولت الجزائر الإهتمام به ذلك من خلال تنويع السكنات الموجهة للأفراد وذلك حسب طبيعة دخل الفرد ومستواه المعيشي، وكرست الجزائر أيضا كل جهودها لتمويل هذا القطاع سواء من خزينة الدولة أو من خلال توفير المؤسسات المالية والبنوك التجارية والإسلامية وذلك حسب الصيغ التمويلية المتبعة في كل منهما .

وكالة تلمسان و بنك البركة الجزائري ووكالة عين تموشنت من البنوك المقدمة BEA ويعتبر البنك الخارجي الجزائري للتمويل اللازم لقطاع السكن، كل حسب الصيغ التمويلية والقروض التي يقدمها وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول : تقديم بنك البركة الجزائري ؛**
- **المبحث الثاني : تقديم البنك الخارجي الجزائري؛**
- **المبحث الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة بين بنك البركة والبنك الخارجي الجزائري في تمويل السكن .**

المبحث الأول : تقديم بنك البركة الجزائري

لقد سيطرت البنوك التقليدية على النظام المصرفي الجزائري من الإستقلال كما سيطرت البنوك التابعة للدولة على النظام المصرفي لغاية صدور قانون النقد والقرض سنة 1990م، حيث سمح بإنشاء البنوك الخاصة ودخول البنوك الأجنبية ومنها بنك البركة الجزائري حيث يحتكر السوق المصرفي الإسلامية في الجزائر رغم إنشاء بنك السلام في 2007م، وهو ثاني بنك إسلامي في الجزائر .

ومما لا شك فيه أن البنوك الإسلامية على قلتها في الجزائر توجد في بيئة عامة تحمل لهما الكثير من الفرص وفي نفس الوقت تشكل لها مصدرا للعديد من التهديدات والمشاكل و سنحاول في هذا المبحث التعرف على بنك البركة الجزائري.

المطلب الأول: ماهية بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري تجربة جديدة ووحيدة ظهرت للوجود بعد صدور قانون النقد والقرض10-90 للمالية والصرف وهذا البنك يعمل بأسلوب مغاير للبنوك التي تعمل وفق النظام الغربي نشأ بنك البركة وهو يحمل في طياته مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها منذ البداية .

أولا : نشأة بنك البركة الجزائري

تعود نشأة بنك البركة الجزائري إلى سنة 1990، وهذا بعد صدور قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 14-04-1990، الذي سمح بإنشاء فروع ومكاتب أجنبية وبنوك خاصة، فهو نتيجة الإجتماع الرابع عشر للبنك الإسلامي للتنمية بالجزائر في 01 مارس 1990.

وهو مؤسسة مؤهلة للقيام بكل العمليات المصرفية والتمويلية والإستثمارية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، تأسس رسميا في 20 ماي 1991، برأسمال مختلط (عام وخاص) قيمته 500000000 دج، يتقاسمه مجموعة البركة (50) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (50).

كما أنه يعتبر أول بنك خاص يتأسس في الجزائر، مرخص بالقيام بجميع الأعمال المصرفية، التمويل والإستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

- وتتمثل أهم المراحل التي مر بها بنك البركة فيما يلي:

- 1991 تأسيس بنك البركة الجزائر .
- 1994 الإستقرار والتوازن المالي.
- 1999 المساهمة في تأسيس شركة تأمين البركة والأمان .
- 2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص .
- 2002 إعادة الإنتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.
- 2006 زيادة رأسمال البنك إلى 2500000000 دج.
- 2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار.

ثانيا : مهام البنك وأهدافه

يقوم بنك البركة بالعمليات التالية :

1- في مجال الخدمات البنكية: يقدم البنك لعملائه خدمات بنكية مختلفة أهمها:

- قبول الودائع من الجماهير؛
- فتح الحسابات النقدية ؛
- دفع قيم صكوك الدفع ومقاصتهم ؛
- قبض الأوراق التجارية ؛
- تحويل الأموال داخليا وخارجيا؛

- إصدار الكفالات البنكية.

2- في مجال الخدمات الإجتماعية : تتمثل في :
- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية والإستهلاكية في مختلف المجالات والمساعدة على تمكين الحاصل على القرض ببدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله أو معيشته.
- إنشاء إدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الإجتماعية المعتبرة .

3- في مجال الإستثمار: هو نشاط بنكي حيث يقوم بنك البركة بإعطاء قرض استثمار أموال عملائه في مشاريع معينة ويقوم البنك بتحقيق هذه المشاريع مقابل الحصول على أرباح معينة.

4- في مجال التمويل: يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها والكبيرة وكذلك الأفراد من صناعيين وحرفيين وتجار ومستوردين ومصدرين ومقاولين وغيرهم وذلك حسب احتياجاتهم المالية ويقدم لهم كذلك الإرشادات والنصائح التي تلزمهم المنبثقة عن خبرته في تلك المجالات وتختلف صيغ تمويل البنك التي يستعملها وهي تتشارك في كونها تعتمد على طرق إسلامية ومنها التمويل بالمرابحة، الإستصناع، التأجير وبيع السلم.

وأما عن أهداف البنك: فمن خلال القانون الأساسي للبنك تتمثل أهدافه في:

- تحقيق ربح من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة بأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الإستثمارية السليمة.

- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الإستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي. - توفير التمويل اللازم لسد حاجات القطاعات المختلفة ولا سيما تلك القطاعات البعيدة عن أماكن الإفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.

- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وضع البنك مجموعة من الخطط والإستراتيجيات تساعد على تجنب الوقوع في المخاطر، والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

1. التدقيق والمراقبة وتطوير نظام تسيير البنوك.
2. التحكم في التكاليف ووضع أدوات تحليل المردودية وتحليل النتائج.
3. تغطية السوق المحلية وذلك بتمديد مجال الإستغلال وتوسيع تشكيلة المنتجات البنكية وتدعيم الأموال الخاصة للبنك.

- يملك البنك حاليا عددا من الشركات والفروع التي يساهم في رأسمالها ونذكر منها:
  - السلام للتأمين يساهم فيها البنك بنسبة 20%

- شركة التكوين ما بين البنوك بنسبة 10%.
- شركة ضمان الودائع المصرفية بنسبة 4.762%.
- مركز المقاصة الأولية بنسبة 0.709%.
- شركة ساتيم بنسبة0.375%.

يملك البنك حاليا 25 فرعا على مستوى التراب الوطني، ويعمل على بلوغ 50 فرعا بنهاية 2014 وهو بصدد فتح 03 فروع جديدة في كل من "برج بوعريريج، باب الزوار، بجاية"، كما يوظف 650 عامل حسب تقارير 2009 مقابل 565 عامل سنة 2006 بزيادة قدرت ب: 11.5% كما قدر عدد الزبائن بأكثر من 120.000 زبون .

جدول رقم 02: توزيع وكالات بنك البركة على مستوى التراب الوطني

المنطقة	الجنوب	الوسط	الشرق	الغرب
إسم الوكالة	- وكالتي غرداية - وكالة الأغواط - وكالة بسكرة - وكالة الوادي	وكالة الخطابي. وكالة بئر خادم. وكالة الحراش. وكالة رويبة. وكالة شراقة. وكالة البليدة. وكالة تيزي وزو. وكالة القبة. وكالة باب الزوار	- وكالتي قسنطينة - وكالة باتنة - وكالة عنابة - وكالتي سطيف - وكالة سطيف - وكالة سكيكدة - وكالة البرج ع.	- وكالتي وهران - وكالة تلمسان

المصدر: www.albaraka.bank.com

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

يلعب الهيكل التنظيمي دورا أساسيا في توضيح مستويات المسؤوليات داخل البنك والعلاقة بين مختلف الهياكل في هذا الإطار سنحاول توضيح الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري .

وتمت هيكلة بنك البركة الجزائري كما هو مبين في الشكل الموال .

وهيكلة بنك البركة الجزائري كانت كما يلي:

- مجلس الإدارة في المقام الأول.
- المديرية العامة .
- مديرية المراقبة مكونة هي بدورها من ثلاث مديريات أخرى: التدقيق، المراقبة، التفتيش .

- المديرية العامة المساعدة للشؤون الإدارية والتنمية وهي بدورها مكونة من ثلاث مديريات أخرى: الموارد البشرية والوسائل، التنظيم والإعلام الآلي، المحاسبة والخزينة.
- المديرية العامة المساعدة للإستغلال وهي بدورها مكونة من مديريتين هما: التسويق والشبكة، الشؤون القانونية والمنازعات.
- المديرية العامة المساعدة للتمويلات والشؤون الدولية وهي بدورها مكونة من مديريتين هما: التمويلات ومراقبة الإلتزامات، الشؤون الدولية.

1- مجلس الإدارة: يتكون هذا الأخير من6 أعضاء، نصفهم يمثلون بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) أي ثلاث أعضاء والآخرين يقومون بتمثيل مجموعة البركة (المملكة العربية السعودية) ويقوم هؤلاء الأعضاء الستة بتعيين رئيس مجلس الإدارة.

يقوم مجلس الإدارة بتسيير شؤون البنك من خلال كافة السلطات والصلاحيات التي يملكها في التصرف في جميع الشؤون الإدارية والمالية بإسم المؤسسة مباشرة أو عن طريق رئيس مجلس الإدارة.

كما يمكن لمجلس الإدارة بواسطة رئيس المجلس أن يخول للمديرية العامة للبنك بعض من صلاحياته وسلطاته.

كما يمكن لمجلس الإدارة وضع حد لعمل أعضاء المديرية العامة في إطار احترام الأحكام الواردة في عقد البنك وهذا بعد ما عينهم في وقت سابق بموجب سلطته وصلاحياته كما يقوم بتحديد أجور أعضاء المديرية العامة أو علاواتهم.

2- المديرية العامة: تتكون من مدير عام وينوب عنه ثلاث مدراء عامين مساعدين ومديري قسمين، وكلهم معنيين من طرف مجلس الإدارة وذلك باقتراح من طرف المدير العام.

فالمديرية العامة تسير البنك وتقوم بمهامها تحت سلطة مجلس الإدارة وذلك بموجب توجيهاته وأوامره وعلى هذا فالمديرية العامة مكلفة بتطبيق ما يلي:

- إستراتيجية وسياسية التنمية في البنك
- التنظيم العام للبنات وعلاقته مع الغير
- قواعد تسيير الموارد البشرية والوسائل المادية
- شروط صلاحيات الإلتزام على كل المستويات في منح القروض للزبائن على المستوى الداخلي والخارجي.

كما تقوم المديرية على وضع توجيهات مجلس الإدارة وتقرير الوسائل والكيفيات الملائمة من أجل تجسيدها وهذا في ما يخص:

- تقوية وتنمية شبكة إستغلال البنك
- تدبير جميع الموارد
- تنمية رقم الأعمال مع الشركاء الوطنيين والخارجيين
- تثبيت وحماية سمعة البنك.
- يقدم المدير العام تقريرا سنويا يعرض فيه الوضعية المالية للبنك وأيضا وضعية التسيير للسنة المالية السابقة، وهذا في إطار الصلاحيات المخولة له من طرف مجلس الإدارة.
- كما يقوم المدير العام بتمثيل البنك أمام الغير، ويمكنه تفويض سلطاته إلى أحد من مساعديه .

3- مديرية المراقبة: وتكون تحت مسؤولية مدير مركزي و تتمثل مهماتها في ما يلي :
- ضمان مراقبة جميع هياكل البنك وجميع العمليات التي قامت بها لتسيير المؤسسة .
- تقييم درجة أمن وفعالية إجراءات التسيير، التشغيل ومعالجة العمليات.
- التأكد من تطبيق النصوص التنظيمية من طرف مختلف هياكل البنك.

- وتتفرع المديرية إلى ثلاث مديريات فرعية هي:
- مديرية فرعية للمراقبة، مديرية فرعية للتدقيق، مديرية فرعية للتفتيش .
- ومديرية المراقبة مرتبطة بالمدير العام تحت إشراف السلم الإداري، تربطها علاقات مع كل هياكل البنك المختلفة.

4- المديرية العامة المساعدة للشؤون الإدارية والتنمية: المدير العام المساعد للإدارة والتنمية مكلف بموجب السلطات الممنوحة له بمتابعة وتنسيق النشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له والمتمثلة في ما يلي:

- **مديرية الموارد البشرية والوسائل**: وهي بدورها تتفرع إلى:
  - المديرية الفرعية للموارد البشرية
  - المديرية الفرعية للوسائل العامة.

- **مديرية التنظيم والإعلام الآلي:** وتتفرع إلى:
  - المديرية الفرعية للدراسات والتنظيم.
  - المديرية الفرعية لتنمية الإعلام الآلي .
  - المديرية الفرعية لمعالجة المعلومات.

- **مديرية المحاسبة والخزينة:** وتتفرع إلى:
  - المديرية الفرعية للمحاسبة

- المديرية الفرعية للخزينة.

وسيتم شرح المديريات كما يلي:

أ- مديرية الموارد البشرية والوسائل، وهي موضوعة تحت سلطة مدير مركزي، تتمثل مهمة مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة في ما يلي:
- إعداد وتطبيق مخطط التشغيل والتكوين الخاص بالمستخدمين.
- تسيير وصيانة الممتلكات العقارية والمنقولة للبنك.
- ضمان الإمدادات لهياكل البنك.
- المشاركة في إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية للبنك.
- الحرص على تطبيق القانون الداخلي للبنك ولا سيما الإنضباط والإنتظام والمحافظة على سمعة البنك ومظهره.

ب - مديرية التنظيم والإعلام الآلي: وتكون هي أيضا تحت سلطة مدير مركزي وتتمثل مهمة هذه المديرية في البحث وإنشاء وصيانة الأنظمة المعلوماتية.

5- المديرية العامة المساعدة للإستغلال: ويندرج تحتها مديريتين هما :
أ- مديرية التسويق والشبكة: وينشأ عنها الفروع وهي موضوعة تحت سلطة مدير مركزي.
ب - مديرية الشؤون القانونية والمنازعات: وهي موضوعة تحت مسؤولية مدير مركزي، وتتمثل المهمات الرئيسية لهذه المديرية في ما يلي:
- التوجيه والتأطير القانوني لشبكة الإستغلال .
- التكفل بكل الملفات المشكوك فيها أو المنازع فيها للبنك والقيام بالإجراءات القانونية لحماية البنك .
- وضع وتقوية الوسائل القانونية الموجهة لدراسة الملفات المشكوك فيها والمنازع فيها.

ويتفرع عنها مديريتين هما: مديرية فرعية للشؤون القانونية، مديرية فرعية للمنازعات.

6- للمديرية المساعدة للتمويلات والشؤون الدولية: يقوم المدير العام المكلف بهذه المديرية بمتابعة وتنسيق المهمات والنشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له والمتمثلة في:

- مديرية التمويلات ومراقبة الإلتزامات: وهذه المديرية توجد تحت سلطة مدير مركزي ومهمتها تكمن في تمويل المؤسسات والأفراد، وهي بدورها تتفرع إلى:
- مديرية فرعية لتمويل المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والأفراد.
- مديرية فرعية لمراقبة الإلتزامات .

شكل رقم 06: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

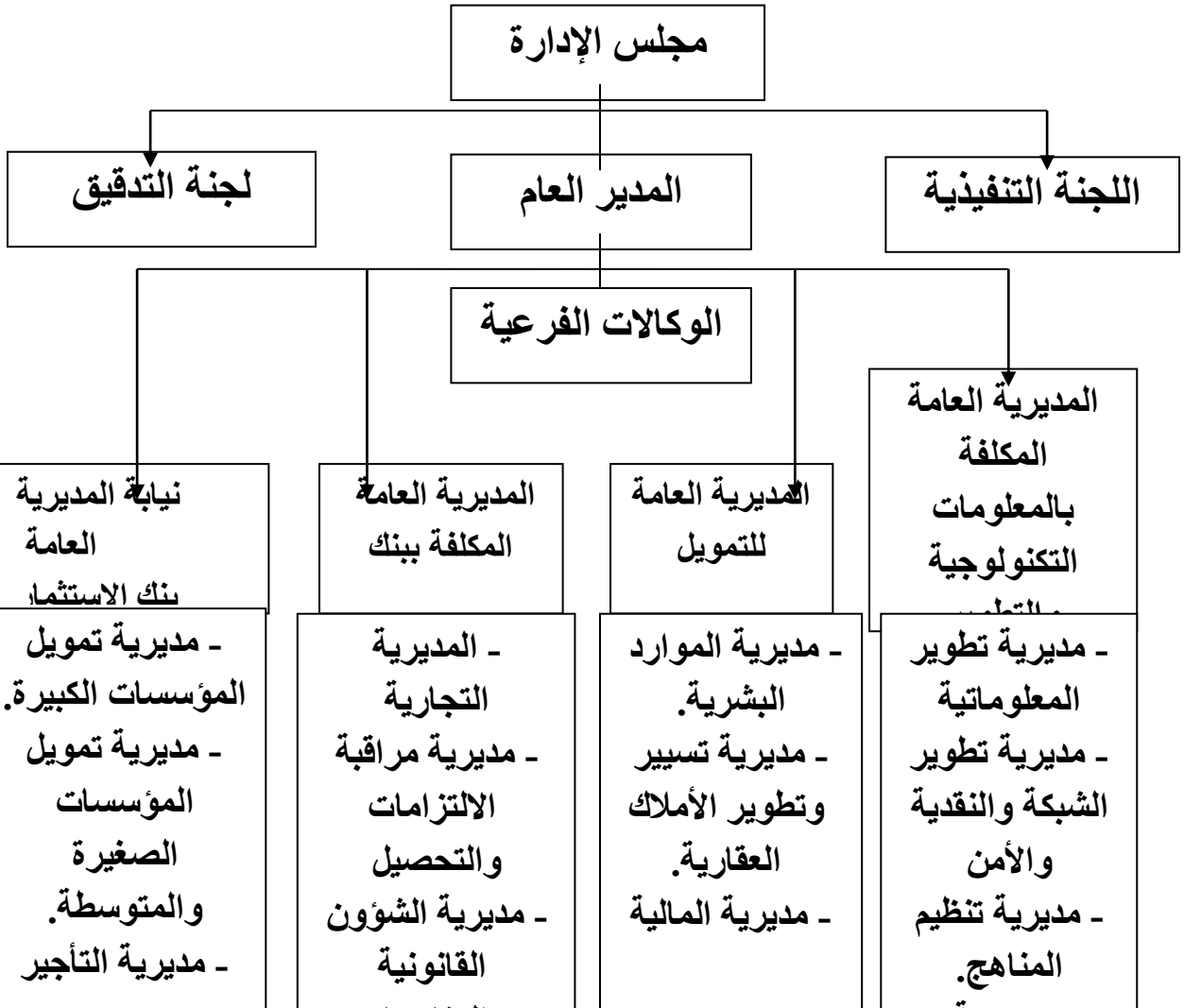

المصدر: www.albaraka.bank.com

المطلب الثالث: تقديم بنك البركة "وكالة تلمسان"

تأسست وكالة بنك البركة تلمسان رقم 201 في شهر أوت 1994م، كثاني وكالة في الجزائر بعد وكالة الخطابي ببئر خادم 1991م، وتحتل الوكالة موقعا إستراتيجيا في وسط المدينة بشارع صومام "إمامة تلمسان"، ويتكون الهيكل التنظيمي للوكالة كما هو مبين في الشكل التالي :

شكل رقم 07: الهيكل التنظيمي لوكالة تلمسان

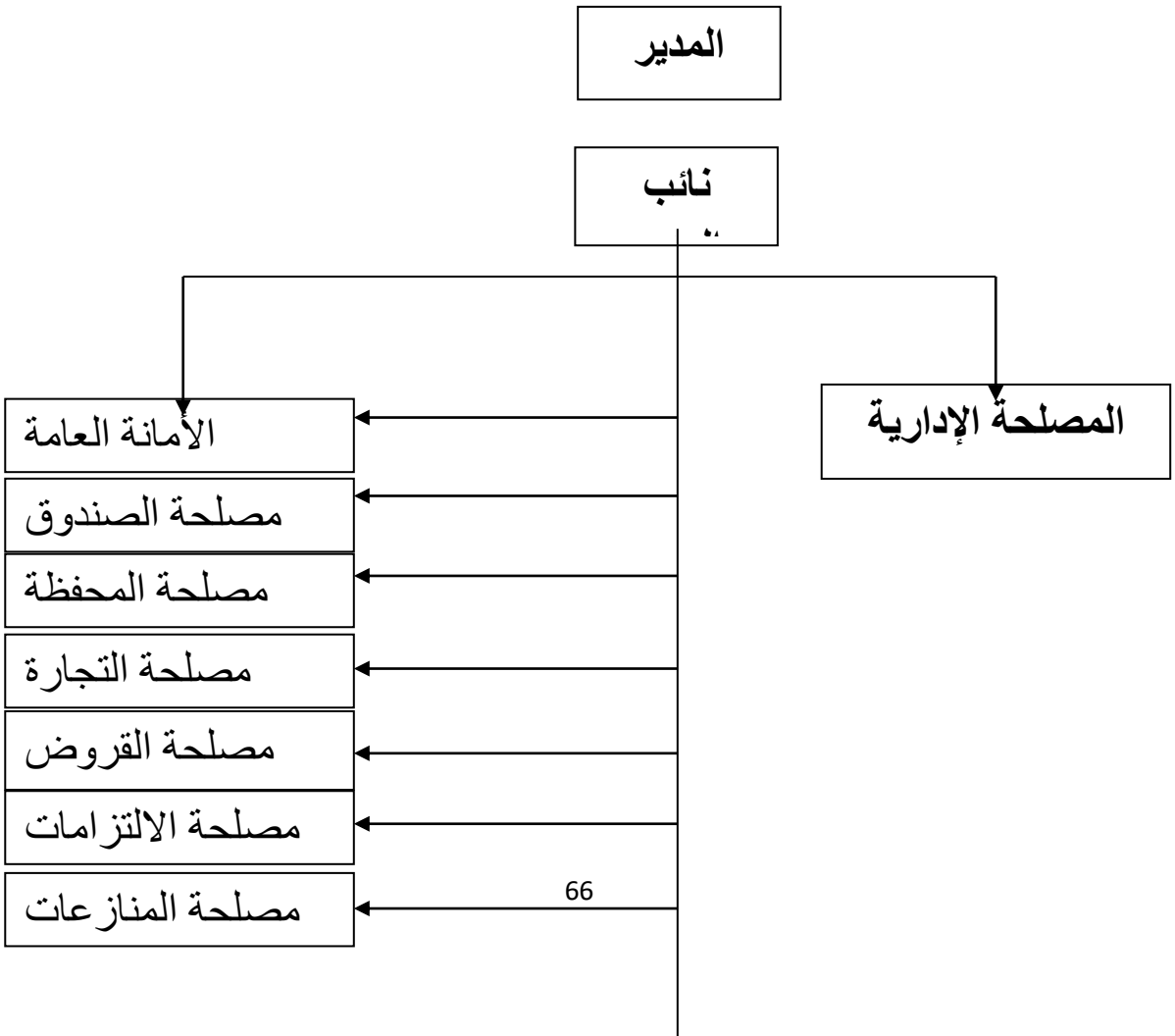

هيئة الرقابة الشرعية

المصدر: الوثائق الموجودة بالبنك

المبحث الثاني : تقديم البنك الخارجي الجزائري

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض كل من تعريف البنك الجزائري الخارجي مهامه و كذا أهدافه و الهيكل التنظيمي له.

المطلب الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك الخارجي الجزائري في إطار سياسة تأميم المؤسسات الإقتصادية والمالية التي عرفتها عقب الإستقلال وذلك طبقا للمرسوم رقم 67-2004 بتاريخ 1 أكتوبر 1967 في شكل مؤسسة جزائرية وحدد رأسمالها مبدئيا ب: 20 مليون دينار جزائري (20000000)، مقره الجزائر العاصمة بإمكانه إقامة وكالات وفروع بموافقة وزير المالية، كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن حيث لا يكون تصنيفها إلا بموجب نص تشريعي، تم إنشاؤه على أنقاض المؤسسات البنكية المالية التالية (معلومات محصل عليها من طرف البنك.):

- القرض الليوني Credit lyonnais بتاريخ 1 أكتوبر 1967
- الشركة العامة Société générale بتاريخ 31 ديسمبر 1967
- البنك الصناعي الجزائري وبنك البحر الأبيض المتوسط بتاريخ 31 ماي 1998؛ .
- قرض الشمال Crédit de Nort بتاريخ 30 أفريل 1968.

كان الموضوع الأساسي للبنك الخارجي الجزائري وقت إنشائه تسهيل وتطوير العلاقات الإقتصادية للجزائر مع البلدان الأخرى في إطار التخطيط الوطني، وهو بهذا يعتبر مركز للخدمات والإستعمالات التجارية التي تسمح للمؤسسات التجارية يبيع منتجاتها في أحسن الظروف، مع مراعاة الظروف الإقتصادية العالمية كما يساهم في ترقية الصادرات مع مراعاة الصادرات من المنتجات المصنعة لمختلف فروع النشاط، وفي سنة 1988 كان بنك الجزائر الخارجي من أول المؤسسات البنكية المستقلة، وذلك حسب أحكام القانون 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1989 ليتحول فعلا إلى شركة مساهمة حسب بتاريخ 5 فيفري 1989 محتفظا عموما بنفس الغرض المحدد له في المرسوم رقم 67-204 وقد حدد رأسماله مليار دينار جزائري (1000000000) دج وذلك بتاريخ فيفري 1988 وفي مارس 1996 أصبح مال بنك الجزائر الخارجي (560000000) دج ويبقى رأس مال البنك ملكا للدولة . (القانون رقم 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1989)

المطلب الثاني : مهام وأهداف بنك الجزائر الخارجي

لم يقتصر البنك الخارجي على ممارسة النشاطات التي عرفها عند تأسيسه، بل توسعت عملياته فأصبح لديه حسابات المؤسسات الكبرى في ميادين المحروقات والنقل البحري وموارد البناء، بمدها بالقرض وتسيير حساباتها بالإضافة إلى ضمان القروض الممنوحة من بنوك أخرى وكل ذلك من أجل تحقيق أهدافه

أولا: مهام البنك الجزائري الخارجي

يعتبر البنك الجزائري الخارجي من أهم المساهمين في ترقية التجارة الخارجية في بلادنا، خاصة الصادرات من السلع والمواد الأولية كما يقوم بالمهام التالية:

- تنمية العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأجنبية، وتسهيل العمليات التجارية من خلال تمويل التجارة الخارجية للبلاد؛
- ابرام اتفاقيات القروض مع البنوك الخارجية
- منح الإعتمادات على الاستراد
- ضمان الصفقات للمصدرين والمستوردين الأجانب والجزائريين
- وضع وكالات وفروع في الخارج
- المشاركة في نظام تأمين القروض
- اعطاء الموافقات للقروض والمشاركة في نظام تأمينها
- القيام بجميع العمليات البنكية والمحاسبية الخارجية
- توفير الادخار الوطني
- تأسيس وإدارة المؤسسات الرئيسية وانجاز العمليات الخاصة بالتأمين اللازم لنشاطات المؤسسات
- ضمان الاجراءات الجيدة الناتجة عن السوق الدولية والجماعات المحلية
- أخذ المشاركة في المؤسسات الخارجية.

ثانيا: أهداف البنك الجزائري الخارجي

للبنك الجزائري الخارجي عدة أهداف يسعى لتحقيقها من أهمها:

- تحفيز وتشجيع العمليات مع باقي دول العالم؛
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصاد من التنفيذ الجيد للإلتزامات الناتجة بين الأسواق دول الجمعيات المحلية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا لأنه يحدد مسؤوليته كل مديرية داخل هذا النظام و بين دورها.

ونجد على رئاسة الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي المديرية العامة التي تقوم بالتنسيق بين مختلف المديريات العامة المساعدة الموجودة في هيكله كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية لمكافحة غسيل الأموال والتمويل، وخلية المفتشية العامة وتضم هذه الأخيرة كل منهما عدة مديريات فرعية ومساعدة، وتعد الوكالة اللينة الأساسية في نظام البنك وعليه يكون هيكله التنظيمي كالاتي:

شكل رقم 08: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي

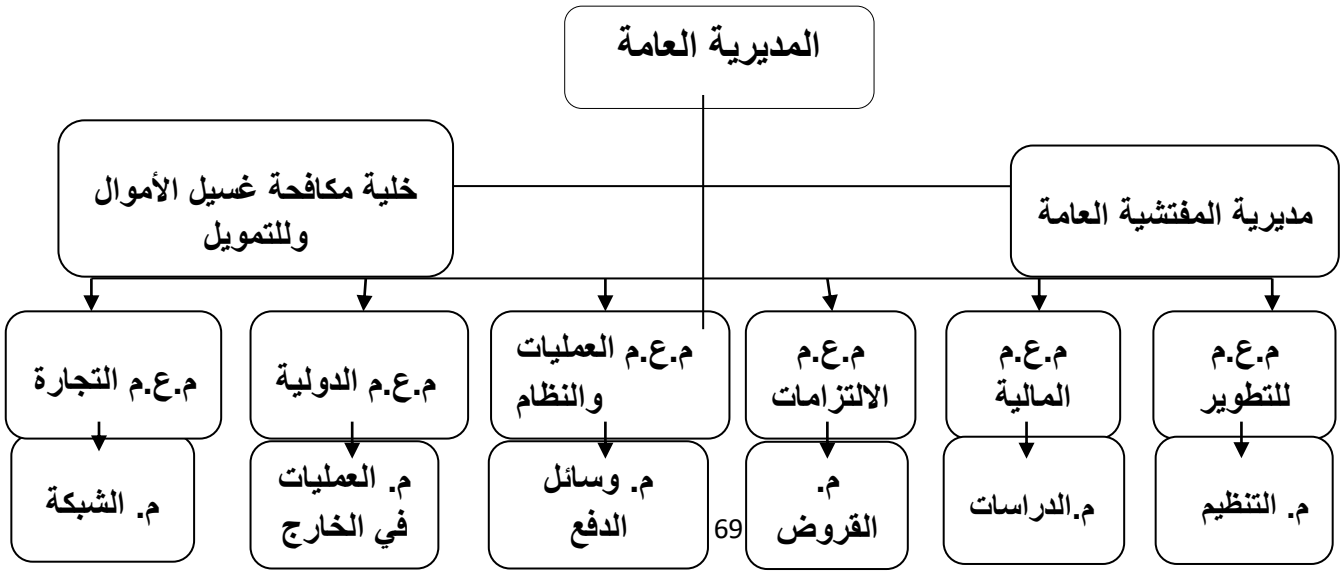

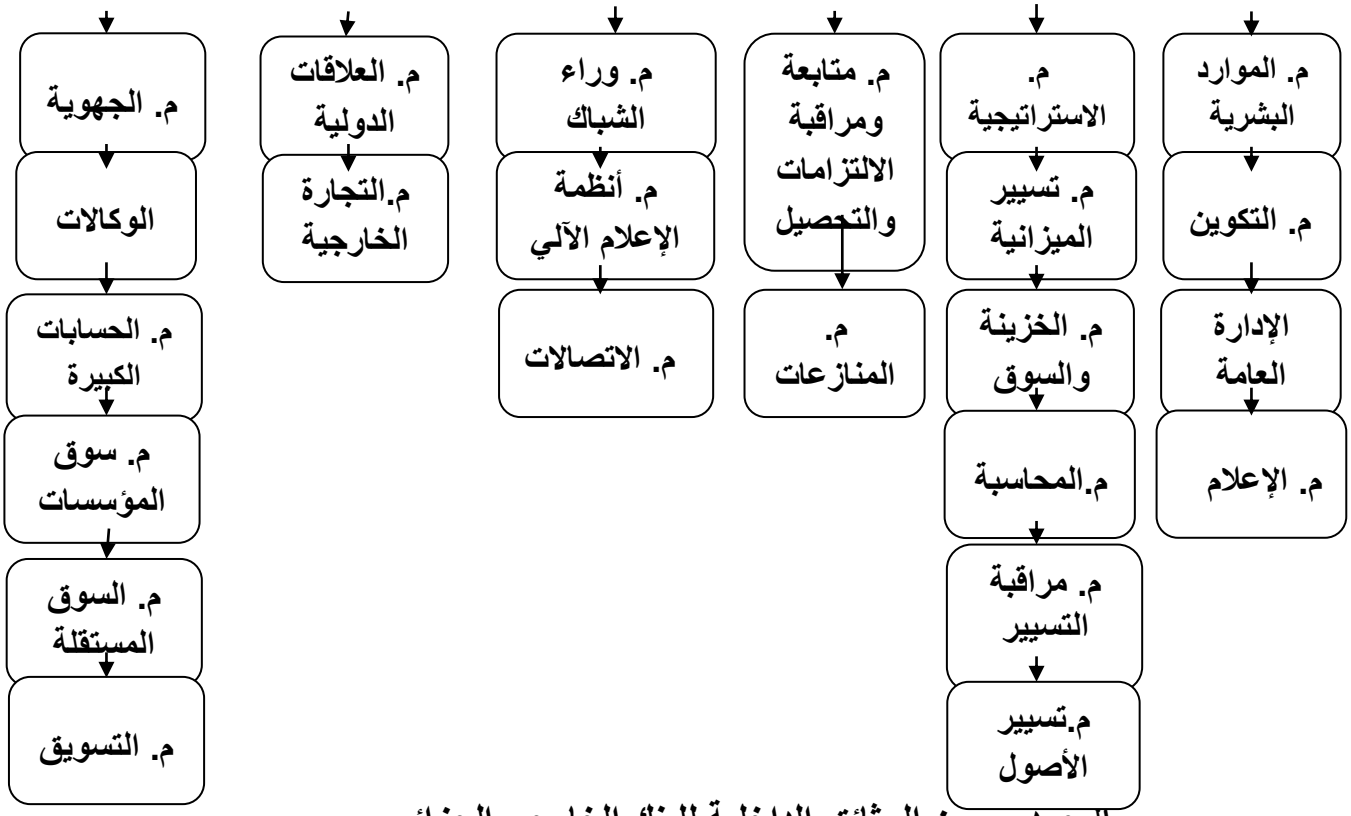

المصدر : من الوثائق الداخلية للبنك الخارجي الجزائري

إن التنظيم الإداري للبنك الجزائري الخارجي في قمة التسلسل الهرمي، نجد على مستوى قمة المديرية العامة أين يكون الرئيس المدير العام للبنات والمستشارين وهم التابعين له بشكل مباشر ويعملون تحت إمرته فنجد خلية مكافحة غسيل الأموال التي تعمل على متابعة الوكالات البنكية، وكما يختص بعملياتها المالية ورقابة العمليات المالية التمويلية المشبوهة، أما المديرية العامة تراقب الوكالات، وتنتقل إليها فجائيا وتعمل على مراجعة الخلل وكل ما يخص إيجاد الحلول اللازمة أما المراقبة فهي من اختصاص خلية المراجعة، يملك البنك 06 مديريات عامة مساعدة، وتكمن أهميتها بالتوجيه إليها عوض المديرية العامة وتظم بدورها المديريات التالية :

1. **المديرية العامة المساعدة للتجارة:** تضم 02 مديريات وهي:

- **المديرية البنكية:** والتي تدير الوكالات وتتفرع إلى مديريات جهوية والتي بدورها تتفرع إلى وكالات
- **مديرية سوق المؤسسات:** تقوم بإدارة حسابات المؤسسات الكبيرة مثل سونطراك؛
- **مديرية سوق الخواص:** (مستقلة) تدير حسابات الخواص؛
- **مديرية التسويق:** تقوم بدراسات من أجل أفكار جديدة للحملات الإعلانية والترويجية لنشر خدمات البنك من أجل استقطاب الزبائن.

2. المديرية العامة المساعدة للتجارة الدولية: تعتبر كوسيط من أجل تمثيل البنك على المستوى الدولي وتضم

- **مديرية العلاقات مع الخارج:** تمتم بكل ما يتعلق بالاستيراد والتصدير ؛
- **مديرية العلاقات الدولية:** تهتم بما يتعلق بالمسائل القانونية بإمضاء العلاقات الدولية ؛
- مديرية التجارية.

3. المديرية العامة المساعدة للعمليات والتنظيم: تمتم بكل ما يتعلق بالعمليات الأوتوماتيكية وتضم 02 مديريات وهي:

- **مديرية وسائل الدفع:** تسير كل ما يتعلق بوسائل الدفع من شيك، بطاقات مغناطيسية، وسائل إلكترونية أخرى؛
- **مديرية وراء الشباك:** تتعامل بالوثائق فقط من أوراق تجارية ولا تتعامل مع الزبائن وكل ما يتعلق بتوظيف الأموال؛
- **مديرية أنظمة الإعلام الآلي:** تضم أنظمة المعلومات، ويستعمل الإعلام الآلي لتحسين وتطوير البنك؛
- **مديرية الاتصالات:** تحتوي على أرشيف الوكالات، وتعمل على تنفيذ الحملات المدروسة من مديرية التسويق.

4. المديرية العامة المساعدة للالتزامات: تضم كل التزامات البنوك وتحتوي على 3 مديريات وهي:

- **مديرية القرض:** تعمل على تسيير القروض الكبيرة وترسل إليها هياكل العمليات المتعلقة بالقروض من أجل اتخاذ القرارات
- **مديرية متابعة ومراقبة الالتزامات والتحصيل:** تراقب الملفات المنجزة على مستوى الوكالات والمديريات الجهوية وكل ما يتعلق بالقروض
- **مديرية المنازعات:** ترفع إليها المسائل القانونية خاصة تلك التي لم يوجد لها حل على مستوى الوكالة.

5. المديرية العامة المساعدة المالية: تختص بكل ما يتعلق بالعمليات المالية وتضم سبع مديريات وهي:

- **مديرية الدراسات الاقتصادية:** تقوم بدراسة السوق وانجاز التقارير الإقتصادية؛
- **مديرية الاستراتيجية:** تدرس المشاريع المستقبلية للبنك؛
- **مديرية تسيير الميزانية:** تهتم بإنجاز الميزانية لكل الوكالة ومعرفة سبب النقصان أو الزيادة للعمليات، بحيث ترسل أرقام العمليات عن طريق نظام SWIFT وهو عبارة عن نظام اتصال سريع يؤمن مصداقية المعاملة المتبادلة بين البنوك داخليا وخارجيا، وهي تهتم بإنجاز الميزانية ودراستها ؛
- **مديرية الخزينة والسوق:** تختص بتحويلات المبالغ المالية
- **مديرية المحاسبة:** تقوم بإدارة كل العمليات الحسابية للبنك؛
- **مديرية مراقبة التسيير:** تعمل على مساعدة مديرية المحاسبة والتأكد من أن العمليات نفذت بطريقة جيدة ؛
- **مديرية تسيير الأصول والاشتراكات:** تدير عمليات المؤسسة ذات المساهمات .

6. المديرية العامة المساعدة لتطوير ودعم الأنشطة: تدير كل المديريات الرئيسية وتضم 06 مديريات وهي

- **مديرية التنظيم والجودة:** تهتم بالتنظيم الداخلي بالوكالات وتوفير أجهزة ذات نوعية ممتازة وتوفير عمال ذوي كفاءات والاهتمام بمقترحات الزبائن وتوفيرها؛
- **مديرية الموارد البشرية:** تسيير كل ما يتعلق بتوظيف العمال وأجرهم وكذا متابعة السيرة المهنية ووضع أنظمة لتحفيز العامل كالترقيات أو تقديم المكافآت؛
- **مديرية التكوين:** تهتم بتنظيم دورات تدريبية وملتقيات جهوية ووطنية ؛
- **مديرية الادارة العامة:** تهتم بالتسيير الجيد لليد العاملة، ووضع كل الوسائل والإمكانيات لكافة المديريات لتحقيق الأهداف المسطرة ووضع ميدان الوسائل الضرورية للسير الحسن وتنميتها ؛
- **مديرية الاعلام:** تعتبر مكملة لمديرية التسويق؛
- **مديرية المسائل القانونية:** تعمل من أجل معالجة المسائل القانونية .

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة بين بنك البركة والبنك الخارجي الجزائري في تمويل السكن

المطلب الأول: القروض الموجهة لتمويل مقتني السكن من طرف البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى أنواع القروض الموجهة لتمويل مقتني السكن في كل من البنكين :

أولا: أنواع القروض العقارية الممنوحة من طرف البنكين

- **البنك الخارجي الجزائري:**

تختلف أنواع القروض العقارية كالتالي :

- قرض بناء مسكن؛
- قرض شراء مسكن؛
- قرض شراء مسكن لدى الخواص؛
- قرض شراء مسكن على المخطط؛
- قرض تهيئة مسكن؛
- قرض توسعة مسكن؛
- وهي في الأخير في صيغة واحدة تتمثل في قرض بفائدة.

- **بنك البركة:**

يقوم بنك البركة بتمويل مقتني السكن عن طريق الصيغ التمويلية التالية :

- **صيغة الإيجارة المنتهية بالتمليك:**

يستخدم بنك البركة صيغة الإيجار المنتهية بالتمليك في تمويل مقتني السكن في حالة شراء مسكن وذلك من خلال قيامه بشراء المساكن وتأجيرها للعملاء طالبي التمويل وتمليكهم عند انتهاء الأقساط وتقوم هذه الصيغة عن عقدين الأول عقد شراء وثاني عقد بيع وتتم وفق الخطوات التالية :

- حيث يقوم العميل بالذهاب للبنك ويبدي رغبته في استئجار مسكن من البنك؛

- بعدها يسلم العميل مبلغ من التمويل المطلوب والتي تسمى مصاريف تسيير الملف؛

- يقوم البنك بشراء المسكن الذي يرغب فيه العميل؟

- يبرم البنك عقد كراء بينه وبين العميل بعد الإتفاق على مختلف الشروط وبعده بالتمليك عند انتهاء آخر قسط؛

- عند وفاء العميل بأخر قسط يتنازل له البنك عن ملكية المسكن.

- **صيغة الإيجارة الموصوفة في الذمة:**

هي من الصيغ الحديثة في بنك البركة، ويستخدمها لتمويل مقتني السكن في حالة بناء مسكن، فعندما يقدم له العميل وصف عن نوعية السكن الذي يرغب به، فيصبح هذا السكن في ذمة البنك ويقوم ببناءه على أساس الوصف المقدم من طرف العميل وعندما ينتهي من بناءه يؤجره له، ويتنازل البنك عن المسكن عند تسديد آخر قسط.

- **الإستصناع:**

يستخدم بنك البركة صيغة الإستصناع عندما يرغب العميل بعملية تهيئة مسكن في حالة بناء مسكن وتتم وفق الخطوات التالية:

- يتقدم العميل للبنك ويبدي رغبته في تهيئة مسكن؛
- يقوم البنك بإبرام عقد استصناع يشمل مختلف الشروط؛
- يقوم البنك ببناء أو تهيئة المسكن؛
- يقوم العميل بدفع قيمة البناء على أقساط؛
- عند الإنتهاء من بناء أو التهيئة يقوم البنك بتسليم المسكن للعميل.

ثانيا: الأرباح المحققة من قروض تمويل مقتني السكن وطرق تسديدها في البنك الخارجي الجزائري

1- البنك الخارجي الجزائري:

الجدول رقم 03: سعر الفائدة المطبق على القروض الممنوحة من طرف البنك الخارجي الجزائري

نوع الحالة	سعر الفائدة المطبق
الشركات التي تبرم اتفاق مع البنك مثل وزارة الدفاع	%4.5
بالنسبة للذي يمتلك دفتر لدى البنك	يخفض سعر الفائدة من6.25% إلى5.25%
بالنسبة لبناء مسكن، شراء مسكن لدى الخواص، شراء مسكن على المخطط، توسعة مسكن، تهيئة مسكن.	الذي يقل دخله عن 10.8000دج، تطبق عليه سعر فائدة بنسبة 1% أما الذي يفوق دخله المبلغ المذكور يطبق عليه سعر فائدة بنسبة 3%

المصدر : مقابلة مع موظفي البنك الخارجي الجزائري.

2- بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري بنك إسلامي لا يتعامل بالربا وإنما يأخذ هامش ربح أي يشتري البنك ما تعجز أنت عن شرائه ثم يبيعك إياه بسعر مرتفع، يعتبر الزيادة ضمن أرباحه المشروعة لتسدد أنت فيما بعد هذا المبلغ في مدة معينة، ويقدر هامش الربح الذي يتعامل به بنك البركة 7.75%.

المطلب الثاني: إجراءات منح التمويل لمقتني السكن في البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى الشروط التي يجب أن تتوفر في طالب القرض، الملف الإداري وكذا الإجراءات المتبعة لمنح القرض.

أولا: الشروط المؤهلة للحصول على التمويل العقاري

1 - البنك الخارجي الجزائري:

للحصول على التمويل العقاري يتوجب أن تتوفر الشروط التالية في المقترض:

- أن يكون جنسيته جزائرية؛
- أن يكون مقيم أو غير مقيم (شرط أن تكون له جنسيته)؛
- أن لا يتجاوز 65 سنة؛
- أن يكون شخص مؤهل ؛
- أن يكون له عمل مستقر ؛
- أن يكون له دخل مستقر .

2- بنك البركة الجزائري :

تختلف هذه الشروط بين المقترضين وللعقار نفسه كالتالي :

- **بالنسبة للمقترضين:** تتمثل في

- أن يكون يعمل بصفة دائمة ومر على ترسمه في منصبه أكثر من سنة
- أن يكون دخله يفوق 40.000 دج
- أن يكون سنه عند تسديد آخر قسط من التمويل أقل من 70 سنة للنساء والرجال
- يسمح بدخول الزوج(ة) ككفيل متضامن مع طالب التمويل في حال عدم استيفاءه شرط الدخل أو للرفع من مبلغ التمويل
- يسمح بدخول الإبن أو الأب ككفيل متضامن مع طالب التمويل في حال عدم استيفاءه شرط الدخل إلا أنه يعتمد فقط على دخل الزبون في تحديد مبلغ التمويل.

- **بالنسبة للعقار:** تتمثل في

- أن يكون السكن في حالة الشراء جاهزا، موثقا، مسجلا ومشهرا على مستوى المحافظة العقارية .
- في حالة البناء، يتعين على المعني أن يكون مالكا لقطعة أرض موثقة ومسجلة في المحافظة العقارية بالإضافة إلى حصوله على رخصة البناء + كشف تقديري لتكلفة البناء صادرا عن مكتب مختص و معتمد .

ثانيا : الملف الإداري لطلب التمويل العقاري

والتي تختلف بين كل من البنكين كالتالي :

1- البنك الخارجي الجزائري:

يختلف الملف الإداري للأجراء وأصحاب المهن الحرة كالتالي:

- **بالنسبة للأجراء:**

- نموذج طلب التمويل (خاص بالبنك)؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، ونسخة من جواز السفر بالنسبة لغير المقيمين ؛
- شهادة ميلاد؛
- شهادة عائلية (بالنسبة للمتزوجين)؛
- شهادة إقامة؛
- شهادة عمل المقترض، وللكفيل إذا وجد ؛
- كشف الراتب الأشهر الثلاث الأخيرة للمقترض، وللكفيل إذا وجد؛
- كشف الحساب السنوي للمقترض، وللكفيل إذا وجد؛
- كشف الحساب البنكي لثلاث الأشهر الأخيرة؛

- شهادة شرفية تثبت أنه غير مدين لمصلحة الضرائب، أما بالنسبة لغير المقيمين يجب إحضار الوثائق التالية: شهادة عمل، كشف الراتب، والشهادة الضريبية .

➢ **بالنسبة لأصحاب المهن الحرة:**

- نموذج طلب التمويل (خاص بالبنك)؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، ونسخة من جواز السفر بالنسبة لغير المقيمين ؛
- شهادة ميلاد؛
- شهادة عائلية (بالنسبة للمتزوجين)؛
- شهادة الأرباح المحققة تستخرج؛
- مستخرج الضريبة ؛
- شهادة إقامة؛
- شهادة تأمين حديثة؛
- كشف الراتب الأشهر الثلاث الأخيرة، شهادة عمال، كشف الحساب للمقترض، وللكفيل إذا وجد .
- كشف الحساب البنكي للأشهر الثلاث الأخيرة.

الكفيل: هو الشخص الذي يضمن المقترض للإقتراض القرض من قدرته المالية لتسديد القرض بضم أحد الأقارب ذات راتب منظم ودائم، حيث يدخل الكفيل في عملية الإقتراض من الدخل الصافي له بعد التأكد من صحة المعلومات الخاصة بالدخل.

الضمانات: تتمثل في الرهن العقاري والتأمين على الحياة.

2- بنك البركة الجزائري:

الملف الإداري المطلوب من طرف بنك البركة الجزائري هو:

- طلب التمويل (نموذج خاص بالبنك)؛
- نسخة من بطاقة الهوية؛
- شهادة إقامة؛
- شهادة عائلية ؛
- شهادة ميلاد؛
- عقد زواج في حالة الزوج الكفيل ؛
- شهادة عمل (عقد العمال غير محددة المدة)؛
- ثلاث شهادات للراتب الشهري مؤشر عليه من قبل المستخدم ؛
- نسخة من بطاقة الضمان الإجتماعي؛
- صك مشطوب؛
- كشف الحساب (البنكي / البريدي) لستة أشهر الأخيرة.

الجدول رقم 04: الوثائق المطلوبة في بنك البركة الجزائري في بعض الحالات

نوع القرض	الوثائق الخاصة
قرض شراء مسكن	نسخة من عقد ملكية السكن (أو الدفتر العقاري) + شهادة السلبية (تبين أن العقار غير مثقل برهن أو دين).
قرض بناء مسكن	نسخة من عقد ملكية الأرض + شهادة السلبية + رخصة البناء + كشف التقديري والوصفي للأشغال التقديري والوصفي للأشغال في حالة تقدم الأشغال شهادة تثبت ذلك.
قرض تهيئة مسكن	نسخة من عقد ملكية الأرض + شهادة السلبية كشف التقديري والوصفي للأشغال، في حالة تقدم الأشغال شهادة تثبت ذلك.

كذلك توجد نقاط أخرى يجب اعتبارها عند إعداد الملف وهي:

- النسبة للجزائريين المقيمين بالخارج الوثائق المطلوبة في الملف يجب أن تكون مصادق عليها من مصالح قنصليات الجزائر بالخارج؛
- بالنسبة للزوج (ة) أو الكفيل يجب تقديم نفس الملف المذكور؛
- بالنسبة لغير الأجراء تقديم كشف تصريح بالمداخيل بالإضافة إلى شهادة الإخضاع الضريبي؛
- يتعين على طالب التمويل فتح حساب لدى الوكالة البنكية (البركة) ولفتحه يجب تقديم الوثائق التالية : شهادة ميلاد، نسخة من بطاقة الهوية، بطاقة إقامة، 2 صور شمسية، 2 طوابع جبائية فئة 20 دج
- إيداع الملف يكون في نسختين.

1- المصاريف على عاتق الزبون: والمتمثلة في:

أ- عند إيداع الملف: مصاريف دراسة الملف 4000دج غير قابلة للإسترجاع.

ب - بعد قبول الملف: مصاريف تسيير الملف 1% من مبلغ التمويل مع حد أدنى ب 10.000.00 دج ومصاريف التوثيق عند إبرام عقدي البيع أو الرهن

2 - الضمانات: والمتمثلة في:

- تأمين متعدد الأخطار موسع إلى تأمين على الكوارث الطبيعية؛
- عقد تأمين على حالة العجز الدائم والوفاة.

ثالثا: إجراءات منح القروض العقارية

والتي تختلف بين كل من البنكين كالتالي :

1- البنك الخارجي الجزائري:

تتمثل خطوات منح قرض عقاري كالتالي :

- جلب الملف الإداري من طرف الزبون للبنك ثم يقوم البنك بدراسة ملفه ؛

- جمع المعلومات الشخصية للزبون ونوع وظيفته ودخله وذلك لمعرفة مدى قدرته على السداد، والتحقق من الضمانات المقدمة وصحة الوثائق المتعلقة بالدخل ثم تعرض على لجنة القرض لإتخاذ القرار النهائي؛

- إذا تم رفض القرض يبلغ الزبون بذلك لعدم توافر الشروط المطلوبة فيه أما إذا تمت الموافقة على طلب القرض، يقدم البنك للزبون شهادة قابلية أولية واتفاقية حول طريقة تسديد القرض وسعر الفائدة المطبق، ويطلب منه التسجيل في مفتشية الضرائب، كما يطلب منه ملأ استمارات ضمان خاصة بالبنك، وفي الأخير يمنحه المبلغ المقترض ليباشر في استعماله.

2- بنك البركة الجزائري:

تتمثل خطوات منح قرض عقاري كالتالي :

- **مرحلة التمويل السكني:**

يقوم العميل في هذه المرحلة باللقاء مع الموظف المكلف بالتمويلات، ليتم الإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بمبلغ التمويل وغيرها من الأسئلة ، كما يجب على البنك معرفة طبيعة السكن الممول ليقوم بطلب الوثائق الضرورية لتحضير ملف التمويل السكني.

- **مرحلة دراسة ملف التمويل السكني:**

يقوم البنك بهذه المرحلة من أجل التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها، حيث يقوم بدراسة دقيقة لملف العميل، وكذا جمع معلومات خاصة بالعميل ومعلومات عن نوع وظيفته ورتبته والراتب الذي يحصل عليه وسمعته المالية.

- **مرحلة تكوين الملف:**

يقوم المكلف بالتمويلات بمتابعة الملف، وتوقيعها على مستوى المديرية الجهوية أو بنك البركة في الجزائر وتعرض على لجنة التمويل لإتخاذ القرار النهائي.

- **مرحلة منح التمويل:**

في هذه المرحلة يتم منح التمويل المطلوب للعميل وفقا للصيغ المعمول بها ببنك البركة.

جدول رقم 05: مقارنة بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة في دراسة منح التمويل "القرض"

مستوى الإختلاف	بنك البركة	البنك الخارجي الجزائري
	التمويل	**القرض**
المرحلة الإدارية	- المؤسسة تتقدم بأمر شراء (طلب التمويل) مع ذكر الحصول على قرض صيغة التمويل المرابحة مثلا والخصائص. - الأصل الممول يشترى باسم البنك حتى نهاية فترة التمويل	- المؤسسة تتقدم بطلب الحصول بفائدة مع ذكر قيمة القرض وطبيعة الضمانات الممتلكة. - الأصل يسدد من قبل المؤسسة بواسطة شيك بنكي.
دراسة الملف	- الدراسة تكون على أساس المستندات المالية و الإقتصادية والقانونية ومدى مطابقتها للشريعة الإسلامية بواسطة المستشار الشرعي للبنك من جهة والقانون البنكي من جهة أخرى.	نفس الدراسة مع التركيز على الدراسة المالية والضمانات المقدمة ومطابقتها لتقرير خبراء البنك. ولا وجود مستشار شرعي.
قرار الموافقة ومنح التمويل (القرض)	- القرار الأول على مستوى الوكالة أما القرار النهائي على مستوى مديرية الشؤون القانونية والمنازعات.	- القرار الإبتدائي يكون على مستوى لجنة الوكالة أما القرار النهائي الأخير على مستوى المديرية العامة ويمكن أن يزكى القرار الأولي أو يرفض.

وفي الأخير يمكن القول أنه يمكن التفرقة بين البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة الجزائري من حيث:

- **أنواع الصيغ التمويلية :**

حيث قدم البنك الخارجي الجزائري ستة أنواع من القروض العقارية لتمويل مقتني السكن، وهي ذات أسعار فائدة مختلفة والتي تعتبر مصدر ربح البنك، وهي تمنح حسب رغبة العميل، ويمول البنك العميل بنسبة 10% ويرد القرض حسب الدخل الشهري للمعني، أما بنك البركة الجزائري فهو يقدم صيغ تمويلية إسلامية بدون سعر فائدة، والمتمثلة في صيغة الإيجارة المنتهية بالتمليك، صيغة الإيجار الموصوفة في الذمة وصيغة الإستصناع، ولكن يأخذ ربح المتمثل في هامش الربح، وتصل نسبة التمويل فيه إلى 100% ويرد القرض أيضا حسب دخل العميل.

- **من حيث دراسة الملف:**

يختلف الملف الإداري بين البنكين خاصة في الشروط حيث أن البنك الخارجي الجزائري يشترط أن يكون طالب القرض له أجر ثابت، بينما بنك البركة الجزائري يجب أن يفوق دخل طالب القرض 40.000 دج، أما من ناحية إجراءات منح القرض فهي لا تختلف بينهما فكلاهما يدرس الملف جيدا، وكذا شخصية العميل وسمعته المالية ومدى قدرته على رد القرض، بالإضافة إلى التأكد من الضمانات قبل اتخاذ القرار النهائي.

المطلب الثالث: إختبار الفرضيات ومناقشتها

1- الفرضية الأولى: اتضح لما من خلال دراستنا أن البنوك التجارية تعتمد في التمويل على القروض القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل، وهي تفرض سعر فائدة عليها حسب مدة القرض، كما تسعى لتحقيق الربح، أما البنوك الإسلامية، فتشترط مشروعية موضوع التمويل، كما تعتمد على صيغ تمويلية إسلامية قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، وكل هذه الصيغ لا تطبق عليها سعر الفائدة، و تسعى أيضا إلى تحقيق الربح بين الطرفين بالطرق المشروعة، وهذا ما يثبت أن الفرضية الأولى خاطئة .

2- الفرضية الثالثة: البنك الخارجي الجزائري يدعم تمويل مقتني السكن، وذلك من خلال مختلف القروض السكنية التي يمنحها، والتي تتوافق مع دخل الأفراد، أما بنك البركة الجزائري فيقدم مختلف الصيغ الإسلامية لتمويل السكن، من الإجارة المنتهية بالتمليك، الإجارة الموصوفة في الذمة والإستصناع، وهذا ما يثبت صحة الفرضية .

خلاصة

يعتبر هذا الفصل إستخلاص وإسقاط على الواقع النظري في المقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية ومدى مساهمة كل بنك في تمويل وتنمية المؤسسات والمساهمة في الإقتصاد.

حيث أبرزنا من خلاله الفروق التي تمس صلب المعاملات البنكية على مستوى البنوك التقليدية التجارية والبنوك الإسلامية في تمويل ودراسة ملف القروض والتمويل.

من خلال دراستنا لهذا الفصل يظهر لنا جليا الدور الذي تؤديه البنوك في تمويل مقتني السكن، حيث يقوم بالمساهمة في التمويل وذلك بتوفير العديد من القروض العقارية، حسب رغبة BEA البنك الخارجي الجزائري العميل، ومراعاة أيضا أجر العميل لمنح التمويل الذي يناسبه مع أخذه لسعر فائدة حسب نوع القرض الممنوح، أما بنك البركة فيعتبر من البنوك الإسلامية الأولى في الجزائر و أصبح في الآونة الأخيرة من البنوك الرائدة في مجال التمويل و يظهر جليا الدور الذي يلعبه في تمويل مقتني السكن من خلال الصيغ التمويلية التي يستخدمها والتي تعتبر خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية فهو لا يتعامل بسعر الفائدة ولكن يأخذ هامش ربح على الصيغ الممنوحة.

خاتمة عامة

لقد كان الهدف الرئيسي من خلال هذا البحث هو التعريف بكل من البنوك التقليدية والبنك الإسلامية بهدف الإجابة على الإشكالية الأساسية للبحث المتعلقة بإبراز الإختلاف في أساليب التمويل المقدمة لفائدة هذه المؤسسات على مستوى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

ومن خلال ما تحصلنا عليه من إحصائيات ومعلومات يبين أن البنوك الإسلامية في تطور وتوسع على المستوى العالمي والسوق المصرفية، لكن الصعوبات التشريعية والغموض العقائدي وتوحيد المراجع الدينية من جهة والإلتزام بتطبيق قوانين البنك المركزي من جهة أخرى يخلق نقص في فعالية هذه الأخيرة ويجعل المجال مفتوح أمام البنوك التقليدية للسيطرة على السوق البنكي.

بعد استعراضنا لمختلف الجوانب والفوارق بين البنوك الإسلامية والتقليدية، يمكننا إجمال النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث في النقاط التالية:

- ✓ التمويل هو المشكلة الأهم التي تواجه إنشاء وتنمية المؤسسات خاصة في غياب سوق مالي فعال و منتظم يساعد على التمويل عن طريق الأسهم أو السندات و إعتمادها على البنوك.
- ✓ معاملة بنك الجزائر لبنك البركة الجزائري الإسلامي بنفس القوانين المطبقة على باقي البنوك التقليدية الربوية في الجزائر يخلق صعوبات تجعل عمل بنك البركة مهمة شبه مستحيلة لتعارض هذه القوانين الربوية في الجزائر يخلق صعوبات تجعل عمل بنك البركة مهمة شبه مستحيلة لتعارض هذه القوانين مع مبادئ البنك المستمدة في أساسها من الشريعة الإسلامية، وتجعل صيغ التمويل التي تتبعها البنوك الإسلامية أقرب في التطبيق العملي من الصيغ المتبعة لدى البنوك التجارية التي تتعامل بالفائدة.
- ✓ لا تفرق البنوك التقليدية في منح القروض بين نوع المؤسسات بل تركز على مدى مردودية المشروع ونسبة المخاطرة، هذه الفكرة تغيب عند البنوك الإسلامية حيث لا تستطيع هذه الأخيرة منح تمويلات وأموال إلا إن وافق نشاط المؤسسة مبادئ الدين الإسلامي، وهذا ما يتأكد منه المستشار الشرعي الذي يعد من أهم هيئات البنوك الإسلامية.
- ✓ الصيغ التمويلية التي يعتمد عليها بنك البركة الجزائري محدودة نوعا ما مقتصرة على المداينات والبيوع المؤجلة كالمرابحة والإجارة وبيع السلم وغياب التعامل بالمشاركة في الربح والخسارة والمضاربة.

- ✓ مبالغة كلا البنكين في مقدار وشكل الضمانات التي يطلبها من العميل الذي يتقدم له بطالب التمويل دون إعطاء خصوصية لتمويل المؤسسات.
- ✓ يوجد في الإقتصاد الإسلامي مصدر للأموال وهو التمويل الإيجاري الذي قد يتمكن من حل إشكال تمويل المؤسسات.
- ✓ لا يمكن الجزم والحكم بأن تكلفة التمويل في البنوك الإسلامية أقل منها في البنوك التقليدية لأن طريقة حساب الأقساط التسديد هي نفسها المتبعة في كلا البنكين وغالبا أن البنوك الإسلامية تستعمل نسبة هامش ربح أكبر من معدل الفائدة المطبق في البنوك التقليدية.
- ✓ أهمية القروض والصيغ الموجهة لتمويل مقتني السكن في كلا البنكين.
- ✓ وضع كلا البنكين شروط ومعايير قبل منح التمويل.
- ✓ الدقة في دراسة الملفات قبل منح التمويل في كلا البنكين وخاصة الضمانات من أجل ضمان استرداد القروض.
- ✓ يقدم بنك البركة ثلاثة أنواع من الصيغ التمويلية الموجهة لتمويل مقتني السكن: الإيجارة المنتهية بالتمليك، الإيجارة الموصوفة في الذمة والاستصناع، وهي تخضع لقواعد الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالربا وإنما تحقق الربح عن طريق هامش الربح
- ✓ قرض شراء مسكن جديد هي الصيغة الأكثر استخداما في البنك الخارجي الجزائري.
- ✓ صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك هي الأكثر استخداما في بنك البركة الجزائري، تليها الإجارة الموصوفة في الذمة وأخيرا صيغة الإستصناع

بناءا على ما سبق يمكن تقديم الإقتراحات والتوصيات التالية :

- توفير معلومات كافية عن عمل البنوك الإسلامية في كل المجالات الخاصة لمن أراد الحصول عليها وتشجيع المبادرات في شتى المجالات التي لها علاقة بالإقتصاد الإسلامي.
- التعريف أكثر بأساليب التمويل التي تستخدمها البنوك الإسلامية والتسهيلات التي تقدمها مقارنة بالبنوك التقليدية.

- من الضروري لبنك البركة توسيع منتوجاته التمويلية من أجل أن يكون بمقدوره المساهمة بشكل فعال في تمويل المؤسسات عن طريق التوسع في منح التمويلات الإستثمارية عدم الإقتصار على المداينات.
- يجب على البنك المركزي تكييف السياسة النقدية التي يتعامل بها مع البنوك الإسلامية والعمل على سن قوانين وتشريعات تحترم خصائصها وطبيعة عملها
- على الدول الإسلامية أن تعمل على إنشاء البنوك الإسلامية التي تتناسب مع مبادئها وتقاليدها وتشريعاتها بدلا من البنوك التقليدية وتوسيع فروع بنك البركة في جميع مناطق البلاد.

يجب مراعاة خصوصية المؤسسات من قبل البنكين، خاصة فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة إذ يمكن إستبدال الضمانات بطرق أخرى تضمن مال البنك وفتح مجال التعاون مع الهياكل الجديدة التي تساهم بدعم وتطوير المؤسسات.

- على البنوك وضع شروط سهلة التمويل السكن.

- على البنوك التجارية أن تنوع القروض الموجهة لتمويل قطاع السكن في الجزائر .

- التوسع في منح القروض في البنوك الإسلامية وتشجيع التمويل فيها.

- على الدولة أيضا أن تراعي ذوي الدخل الضعيف والمتوسط، أو أن تنوع في صيغ السكن بما يتماشى مع قدرتهم، كونهم يمثلوا النسبة العالية في المجتمع.

- كذا ينبغي على الدولة أن تطور النشاط العقاري في الجزائر وتوفير التمويل اللازم له .

- تدريس مقياس يتعلق بالسكن كونه قطاع هام في اقتصاد أي بلد ويحقق التنمية، وكذا يؤثر على كل القطاعات الأخرى.

- **آفاق الدراسة:**

من خلال د راستنا والنتائج المتوصل إليها فتحت أمامنا آفاق بحثية هامة لموضوعنا، والتي لم نستطع التطرق إليها: - آلية التمويل العقاري للبنوك الإسلامية.

- مخاطر ائتمان التمويلات الموجهة لقطاع السكن في البنوك الإسلامية.

- دور كل من البنوك التجارية والإسلامية في تمويل مقتني السكن في الجزائر .

- تنويع مصادر تمويل مقتني السكن في البنوك.

في نهاية دراستنا وخلاصتها نشير إلى أن بحثنا قد يحتوي على بعض النقائص أو التقصير في بعض الفصول خاصة في بعض الجوانب الغامضة التي تحتاج إلى المزيد من التحليل والدراسة، فقد لا يمكن دراسة وتحليل موضوع هام كهذا في مذكرة ماستر خاصة في مجال دراسة مقارنة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب باللغة العربية**

1- ابراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
2 - أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين لنشر والتوزيع، 2000، قسنطينة، الجزائر . 3- أكرم حداد، مشهور ذهلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
4- بن ابراهيم الغالي، ابعاد القرار التمويلي والإستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
5- ريمون فرحات، فادي محمد الرفاعي، المصارف الاسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2004.
6 - الزحيلي مل، المصارف الإسلامية، دمشق دار المكتبي، ط1، 1997.
7 - شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، طبعة الثانية، 1992. 8- شاكر القزويني ، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2011. 9- شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مكتبة بيروت. الطبعة الأولى ارند، الأردن، 2013.
10- صادق راشد الشعر، نغم حسين نغمة إدارة المصارف وجودة الخدمات المصرفية مداخل وتطبيقات، جميع
الحقوق محفوظة، 2016.
11- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان مطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،2005.
12- عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.
13- عبد الباقي اسماعيل ابراهيم، إدارة البنوك التجارية، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن 2015.
14- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الاسلامية ، كلية التجارة، جامعة المنصورة مصر، الطبعة الأ ` 2004.
15- فليح حسن خلق النقود والودائع، دار للكتاب العالم، الأردن، 2006.
16- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2009.

17- محمد المصري أحمد، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الطبعة الأولى، 1988.
18- محمد محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 .
19- محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر، الطبعة الأولى، 2003.
20- نور الدين الفقيهي، كتاب المعين في فهم القانون البنكي المغربي، الطبعة الأولى، 2015.

- **الكتب والدراسات باللغة الأجنبية:**

1- David van Hoose: the industrial organization of banking bank behavio, Market, structure, and regulation, acid free paper, USA, 2010.

- **الأطروحات والمذكرات الجامعية:**

1- بن حراث حياة، يوسفي رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم)، مقال نشر في مجلة الإستراتيجية والتنمية، 2020/09/01.

2- حمدان مسعودة، أدوات التمويل في البنوك التقليدية دراسة حالة مقارنة لبنك BDL وكالة بوسعادة وبناء AGB وكالة المسيلة، مذكرة لنيل شهادة المستر علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2015/2014.

3- سفيان بلهادي، التمويل والبنكي وأثره على ربحية المؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم، دراسة حالة بنك تقليدي وبنك إسلامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية بنك وتأمين، كلية علوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

4- سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، ماجستير العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، 2009.

5- مطهري كمال، تقييم العلاقة بين البنك المركزي و البنوك الاسلامية في ظل هيمنة البنوك التقليدية على الساحة المصرفية، أطروحا ِراه، جامعة بوبكر بقايد تلمسان، الجزائر، 2019-2018.

6- نجاة محبوب، الطيب لحليح، مخاطر التمويل البنكي وكيفية الاحتياط لها في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، 2011-2012.

7- واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تلمسان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2016.

8 - ياسمين صالحي، عبد الجواد جرمون، تقييم نجاعة آلية تمويل التجارة الخارجية بين المصارف الإسلامية والتقليدية، مذكرة شهادة الماستر، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2018-2019.

➢ **مؤتمرات وملتقيات:**

1- خبابة عبد الله، اقتصاد المشاركة آلية لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمة المالية، الملتقى العلمي الدولي و حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.

2- سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للإقتصاد الإسلامي، النوافد الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث الإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2005.

➢ **مجلات ودراسات:**

1- البركة للاستثمار والتنمية قطاع الأموال "دورة صيغ الاستثمار الإسلامية"، عمان، الأردن، 26-30 أكتوبر 2007.
2- حسن الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة ، بحث رقم 11، رقم الايداع (150)/21، جده، 2000.
3- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية "المصارف الاسلامية" دراسة تطبيقية مقارنة، 2011. 4- لبوخ مريم، التمويل العقاري الإسلامي لسكن عقد الإستصناع، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، 2019.
5- محمد عبد الحليم للمركز، المؤسسات المالية الإسلامية " نموذج معاصر على نجاح بيئة الأعمال من منظور إسلامي"، مركز صالح دَ ل للاقتصاد الإسلامي، 2010.
6- مصطفى محمود محمد عبد الغالي عبد السلام، آلية تطبيق عقد الاستصناع في المصارف الاسلامية ، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الإسلامية بدبي، 31 ماي، 03 جوان 2009.
7- منير سليمان الحكيم، المسؤولية الإجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية ، جامعة العلوم المالية والمصرفية، 2014.

8- نجاح عبد العليم أبو الفتوح، التمويل بالعجز : شرعيته، بدائله من منظور إسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، 2003 .

- **قوانين :**

1- القانون رقم 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1989.

- **المواقع الإلكترونية :**

-www.albaraka.bank.com

الملخص

الملخص :

الهدف من هذه الدراسة التعرف على الإختلافات الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وتناولت الدراسة كافة الجوانب منذ نشأت هذه البنوك مرورا بالتطورات وأهداف هذه البنوك وخصائصها، وأشارت الدراسة بصورة مفصلة إلى أهم هذه الفروقات، مع الأخذ بالاعتبار إلى أهم فارق بينهما وهو التعامل مع الفوائد البنكية والرأي الفقهي في ذلك، وتوصلت هذه الدراسة إلى أهم جوانب الإختلافات فيما يتعلق بأوجه الإستثمارات المالية وكيفية تعامل هذه البنوك معها إضافة إلى جانب مصادر الأموال والجوانب الأخرى الخاصة بعمل البنوك التجارية والبنوك الإسلامية .

Abstract:

This study paper aimed to recognize the essential differences between Islamic banks and commercial banks ; where the study have all the dimensions since the establishment of these banks to developments and their objectives and characteristics; it refers in details to the significant differences with consideration to the most variation between them which it is dealing with banking interest and the view of Faqieh to so.

The findings of the study found the significant dimensions that regarding facets of financial investments and how those banks deal with, further, to finance (monetary) resources and other sides that particular for the working of commercial and Islamic banks.

Résumé

Le but de cette étude est d'identifier les différences fondamentales entre les banques islamiques et les banques traditionnelles, et l'étude a abordé tous les aspects depuis la création de ces banques à travers les développements et les objectifs de ces banques et leurs caractéristiques, et l'étude a indiqué en détail la plus importante de ces différences, Compte tenu de la différence la plus importante entre eux, qui est de traiter de l'intérêt bancaire et de l'opinion jurisprudentielle à cet égard, cette étude a trouvé les aspects les plus importants des différences en ce qui concerne les aspects des investissements financiers et la façon dont ces banques les traitent en plus des sources de fonds et d'autres aspects du travail des banques